الأمم المتحدة

A/HRC/57/SR.48

الجمعية العامة

Distr.: General
11 November 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة والخمسون

محضر موجز للجلسة 48

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 15/00

الرئيس: السيد زنيبر .....(المغرب)

المحتويات

البند 3 من جدول الأعمال: تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية *(تابع)*

البند 4 من جدول الأعمال: حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

البند 8 من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا

البند 9 من جدول الأعمال: العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

البند 10 من جدول الأعمال: المساعدة التقنية وبناء القدرات

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي أن ترد التصويبات في مذكرة وأن تُدرج أيضاً في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذا المحضر إلى قسم إدارة الوثائق (DMS-DCM@un.org).

وسيعاد إصدار أي محاضر مصوَّبة لجلسات المجلس العلنية في هذه الدورة لأسباب فنية بعد انتهاء الدورة.

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة 15/05.

البند 3 من جدول الأعمال: تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية *(تابع)* (A/HRC/57/L.19)

1- **الرئيس:** قال إن البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات قيد النظر في الجلسة الحالية قد نُشرت على الشبكة الخارجية للمجلس.

مشروع القرار A/HRC/57/L.19: الحق في التنمية

2- **السيد كافيرو** (المراقب عن أوغندا)**:** عرض مشروع القرار باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إنه يتألف في معظمه من نص من قرارات اعتُمدت سابقاً، مع بعض العبارات الجديدة التي تجسد التطورات الحاصلة في مجال حقوق الإنسان. أولاً، يُطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) أن تكثف عملها من أجل تعزيز الحق في التنمية على المستوى الإقليمي، ويُطلب إلى الأمين العام أن يعزز قدرة المفوضية المكرسة على المستوى الإقليمي؛ ثانياً، يُطلب إلى المفوضية أن تنظر في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمفوضية التي قدمها الفريق العامل المعني بالحق في التنمية في تقريره الأخير؛ ثالثاً، يُطلب إلى المفوض السامي اتخاذ تدابير ملموسة للوفاء بالولاية المسندة إليه، بطرق منها الدعوة، والبحث، والدعم التقني الإقليمي، وبناء القدرات على المستوى الإقليمي، وتعزيز الشراكات.

3- واستطرد قائلاً إن الصيغة الجديدة تجسد الحاجة إلى جعل الحق في التنمية حقيقة واقعة للجميع. وأضاف أن وفد بلده يود أن يؤكد على أهمية بناء القدرات والدعم التقني والدعوة بشأن الحق في التنمية على الصعيد الإقليمي بهدف دعم البلدان في سعيها لإعمال هذا الحق. وتتماشى الصيغة التي تطلب إلى المفوضية النظر في تنفيذ توصيات الفريق العامل المعني بالحق في التنمية مع دور الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ ولاية المفوض السامي. ويجسد مشروع القرار أهمية الحق في التنمية في تجسيد نهج شامل لحقوق الإنسان ويؤكد على أن الحق في التنمية لا يمكن التمتع به إلا عند اعتماد نهج شامل وتعاوني على الصُعُد الدولي والإقليمي والوطني. ولذلك فإن وفد بلده يدعو المجلس إلى اعتماد مشروع القرار، كما اعتمد قرارات مماثلة في دورات سابقة.

4- **الرئيس:** أعلن أن دولة واحدة انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البيانات العامة التي أُدلي بها قبل التصويت

5- **السيد كوينتانيا رومان** (كوبا)**:** قال إن مشروع القرار يشكل خطوة أخرى نحو إعمال الحق في التنمية من خلال عمل مختلف الآليات القائمة. وهو يتضمن عنصراً جديداً، وهو الطلب إلى المفوضية أن تعزز تنفيذ ذلك الحق على المستوى الإقليمي. ومن شأن الإجراءات التي يدعو إليها مشروع القرار أن توفر فرصاً أكبر لتبادل الآراء حول المسائل التقنية والقانونية والسياسية المرتبطة بالحق في التنمية، بما في ذلك طبيعته المزدوجة كحق جماعي وفردي. وقال إن كوبا تؤكد من جديد التزامها بالتفاوض بشأن العهد الدولي المقترح بشأن الحق في التنمية وباعتماده، وهو ما من شأنه أن يسهم إسهاماً حاسماً في بلورة هذا الحق في القانون الدولي. ولهذه الأسباب، يدعو وفد بلده جميع الدول الأعضاء في المجلس إلى تأييد مشروع القرار.

6- **السيدة ميكائيل** (إريتريا)**:** قالت إن الحق في التنمية ينبغي أن يحظى بتأييد عالمي، بيد أنه يصطدم بعدد كبير من الحواجز ذات الدوافع السياسية. وقد أصبحت مقاومة الحق في التنمية أكثر رسوخاً، بيد أن الحجج التي تبرر تلك المقاومة أصبحت غير مقبولة على نحو متزايد في ضوء التحديات

الملحة التي يواجهها العالم حالياً، والتي تتطلب زيادة التعاون وليس الحد منه. وأضـــافت أن إعلان الحق في التنمية، الذي اعتُمد قبل نحو أربعة عقود، لا يزال يشـــكل علامة بارزة في الإطار العالمي لحقوق الإنسان. ومع ذلك، كان على البلدان النامية أن تناضل في كل دورة من دورات المجلس لمجرد الحصول على أبسط اعتراف بهذا الحق الذي ينبغي أن يكون غير قابل للتفاوض. ويجب أن يتسم عمل المجلس بالنزاهة والرؤية والشجاعة، وليس المواقف السياسية. ومن الضروري أن يتم الاعتراف بالحق في التنمية ودعمه وإنفاذه على نحو كامل بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. وختمت قائلة إن وفد بلدها يحث جميع أعضاء المجلس على تأييد مشروع القرار.

7- **الســـيد نكوســـي** (جنوب أفريقيا): قال إن جنوب أفريقيا تؤكد من جديد التزامها بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان من دون تمييز بما يتماشى مع مبدأي عدم التمييز والمساواة المكرسين في الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان. وعلاوة على ذلك، يؤكد إعلان وبرنامج عمل فيينا من جديد أن جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة. وبعد مرور عام على الاحتفال بالذكرى السنوية لتلك الصكوك التأسيسية لحقوق الإنسان وإعادة تأكيد الالتزام بمضامينها، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به فيما يتعلق بالحق في التنمية. وأضـــاف أن مشـــروع القرار يؤكد على الحاجة الملحة إلى زيادة قبول الحق في التنمية للجميع وتفعيله وإعماله. وبعد مرور ثمانية وثلاثين عاماً على اعتماد إعلان الحق في التنمية، لا يمكن لأعضـــاء المجلس الاســـتمرار في اتباع نهج انتقائي وتراتبي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولذلك فإن وفد بلده يدعوهم إلى تأييد مشروع القرار.

8- **السيد عيسى** (السودان): قال إن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف ويغطي مجموعة واسعة من الحقوق. ولكل فرد الحق في العيش بكرامة، في مأمن من الجوع والفقر، وفي الحصول على التعليم والصحة والسكن والعمل. ويؤكد مشروع القرار على الصلة بين حقوق الإنسان والتنمية وضرورة ضمان أن تكون التنمية متمحورة حول الإنسان. وقال إن وفد بلده يدعو أعضاء المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

9- **الســيدة آرياس مونكادا** (هندوراس): قالت إن وفد بلدها يود أن يكرر تأييده لمشروع القرار وأن يؤكد مجدداً على الطابع العالمي للحق في التنمية بوصفه جزءاً من التمتع بجميع حقوق الإنسان. وبينت أن الحق في التنمية، على النحو الذي أعيد تأكيده في إعلان الحق في التنمية، يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وهو أساسي لتعزيز التقدم المنصف والمستدام في جميع أنحاء العالم. وقالت إن وفد بلدها يرحب بالإشـــارات الواردة في مشـــروع القرار إلى التعاون الدولي؛ حيث إن على الدول، في عالم مترابط، أن تعمل معاً لتيســـير ممارســـة هذا الحق وتعزيز عمليات التنمية المســـتدامة ذات الأهمية الحاسمة في التصدي للتحديات العالمية مثل تغير المناخ والفقر وعدم المساواة. وأضافت أن مما يتسم بأهمية خاصة الطلب الموجه إلى المفوضية بتعزيز عملها بشأن الحق في التنمية على الصعيد الإقليمي، إلى جانب الطلب الموجه إلى الأمين العام بتعزيز قدرة المفوضية المخصصة لهذا الغرض. ويضع مشروع القرار إطار عمل محدداً للعمل يشمل جميع القطاعات والمستويات الحكومية لإعادة التأكيد على الحق في التنمية كحق فردي وجماعي. ولذلك، يدعو وفد بلدها جميع أعضـــاء المجلس إلى اعتماد مشـــروع القرار بتوافق الآراء أو التصويت لصالحه إذا طُلب إجراء تصويت.

10- **السيد دان** (بنن): قال إن الحق في التنمية حق أساسي يستحق اهتمام المجلس على الدوام. وقد أكدت الجمعية العامة من جديد، في "ميثاق المســـتقبل" الذي اعتمدته في قرارها 1/79، أن التنمية المستدامة يجب أن تظل هدفاً محورياً لتعددية الأطراف. ولذلك يجب على المجلس أن يواصل القيام بدوره كاملاً من خلال مواصلة العمل على الاعتراف بالحق في التنمية ضمن مختلف الآليات ذات الصلة. وقال إن وفد بلده يؤيد مشروع القرار تأييداً كاملاً مع الاعتراف في الوقت نفسه بالمسؤولية الرئيسية لكل دولة في

أن تكون الوكيل الرئيسي لتنميتها. وبناءً على ذلك، فقد شرعت حكومته منذ عام 2016، بتشجيع من الرئيس تالون، بحزم في مسار التحول الهيكلي والتنمية المستدامة، وأخذت زمام مصيرها بيدها وبدأت إصلاحات كبيرة ومشاريع واسعة النطاق في جميع مجالات السياسة العامة. ولهذه الأسباب، يدعو وفد بلده جميع أعضاء المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

البيانات التي أُدلي بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

11- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الالتزام بالتنمية يقع في صلب السياسة الخارجية للولايات المتحدة التي فاقت مساعداتها الأجنبية كل بلدان العالم – وبلغت أكثر من 3,8 تريليونات دولار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية – ولا تزال تُمثِّل أكبر مانح إنمائي ثنائي في العالم. كما أن الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل في مجال التنمية الذي تقوده الأمم المتحدة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتُعتبر الولايات المتحدة، بدءاً من مساعدتها الإنمائية ودعمها للأمم المتحدة وصولاً إلى أسواقها المفتوحة وحماية الممرات البحرية والدفاع عن التجارة العادلة، بمثابة محفز للتنمية في جميع أنحاء العالم على مدار أجيال.

12- ومع ذلك، وعلى الرغم من اتفاق جميع الدول على أهمية التنمية، تختلف آراؤها اختلافاً كبيراً من حيث كيفية تصورها وكيفية ارتباطها بحقوق الإنسان. وأضافت أن مشروع القرار يكرس سردية ضارة من شأنها أن تُعلي عملية التنمية على حقوق الإنسان وتقوض نظام حقوق الإنسان، وهو ما يحوِّل نهج المجلس من نهج يحترم الأهمية المركزية لحقوق الإنسان من أجل التنمية إلى نهج يعطي الأولوية للتنمية على حساب حقوق الإنسان. والواقع أن "الحق في التنمية" المشار إليه في النص يحمي فيما يبدو الدول بدلاً من الأفراد. بيد أن الدول لا تتمتع بحقوق الإنسان؛ بل تضمن هذه الحقوق لفرادى البشر. وتمكِّن السردية المطروحة في مشروع القرار الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان من الادعاء بأن التزامات حقوق الإنسان بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتعارض مع التنمية أو تشكل عقبة أمامها.

13- وأضافت أن "الحق في التنمية" غير مُعترف به في أي اتفاقية من اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ولم يكن له معنى دولي متّفق عليه ولم يُعترف به كحقّ عالمي يتمتع به الأفراد ويمارسونه. ولذلك أعربت عن قلقها لملاحظة أنه، بموجب مشروع القرار، فإن المزيد من موارد المفوضية الشحيحة أصلاً ستوجَّه نحو تعزيز هذا الحق المزعوم. ولهذه الأسباب، فإنها تطلب إجراء تصويت على مشروع القرار وتحث زملاءها الأعضاء في المجلس على الانضمام إلى وفد بلدها في التصويت ضده.

14- **الرئيس:** قال إن شيلي انسحبت من قائمة مقدمي مشروع القرار.

15- **السيدة فوينتيس خوليو** (شيلي): قالت إن التزام بلدها بحقوق الإنسان شامل، كما يتجلى في دعمه لإعلان الحق في التنمية، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وإعلان وبرنامج عمل فيينا. ومع ذلك، فإن وفد بلدها لا يزال يشعر بالقلق إزاء الاتجاه الذي اتخذته المناقشات في المجلس بشأن الحق في التنمية. وأضافت أن مشروع القرار الحالي، أسوة بمشروع القرار المماثل الذي طُرح في عام 2023، يشير إلى اعتماد صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية. بيد أنه لا يوجد حتى الآن توافق واسع في الآراء حول الحاجة إلى مثل هذا الصك، كما أن مضمون الحق في التنمية ونطاقه لم يُحدَّدا بوضوح. وقالت إن وفد بلدها يشعر بالقلق أيضاً من أن مشروع القرار سيضع عبئاً مفرطاً على المفوضية وغيرها من الهيئات، في ظل القيود المالية التي تواجهها المفوضية، مما قد يجعلها تعطي الأولوية للحق في التنمية على الحقوق الأخرى، وهو موقف لا تقبله شيلي. ولذلك فإن وفد بلدها سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار.

16- **السيدة لي** شياومي (الصين): قالت إن الحق في التنمية حق أساسي من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف. وأردفت قائلة إن الاختلال الحالي في التنمية بين البلدان في ازدياد، وإن الفقر وعدم المساواة أصبحا أكثر وضوحاً. وينبغي وضع التنمية في صلب جدول الأعمال الدولي؛ فلا يمكن حماية حقوق الإنسان إلا من خلال التنمية. وينبغي تعزيز تعميم الحق في التنمية في منظومة الأمم المتحدة. وستواصل الصين دعم عمل الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، وآلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية. وأعربت عن أملها في أن يستخدم أعضاء المجلس مشروع القرار كفرصة لإعادة تأكيد الأهمية التي يعلقونها على الحق في التنمية. وهناك حاجة للاستماع إلى أصوات البلدان النامية، والقضاء على أوجه عدم المساواة، وتعزيز التنمية الشاملة والمنصفة. وختمت قائلة إن وفد بلدها يعرب عن أسفه الشديد للدعوة إلى إجراء تصويت على مشروع القرار، وإنه سيصوت لصالحه، وإنه يدعو أعضاء المجلس إلى أن يحذوا حذوه.

17- **السيد بايو** (بلجيكا): تكلم باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، فقال إن الاتحاد الأوروبي يشجع على اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية الشاملة والمستدامة. ويجب أن يكون إعمال الحق في التنمية متجذراً في الطبيعة العالمية وغير القابلة للتجزئة والمتشابكة والمترابطة لجميع حقوق الإنسان. ولئن كانت الدول تتحمل المسؤولية الأساسية والالتزامات عن الإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان، فإن الأفراد يجب الاعتراف بهم دائماً كأصحاب حقوق. ويسعى الاتحاد الأوروبي، من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، إلى دعم بلدانه الشريكة في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بوسائل منها توفير بناء القدرات من أجل الإصلاح التشريعي والقضائي وبناء المؤسسات والتوعية.

18- وأعرب عن امتنانه لمقدمي مشروع القرار على المشاورات غير الرسمية المفتوحة والشاملة التي أجريت بشأن مشروع القرار. وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي قدم مقترحات بنّاءة تهدف إلى ضمان أن يجسد النص مبدأ عالمية حقوق الإنسان، مع اعتبار الأفراد أصحاب حقوق والدول أصحاب واجبات. وكان قد أثار شواغل جدية بشأن الصيغة الواردة في المشروع التي ترقى إلى حد التدخل غير المبرر في استقلالية المفوضية. وأضاف أن الاتحاد على علم بتباين وجهات النظر حول الحق في التنمية، وخصوصاً بشأن مشروع الوثيقة الملزمة قانوناً المشار إليها في مشروع القرار. وفي حين أن الاتحاد يلاحظ مع التقدير أن بعض اقتراحاته تجسدت جزئياً في النسخة الحالية، فإنه يعرب عن أسفه لأن العديد من الاقتراحات الأخرى لم تتجسد في النسخة الحالية. ولهذا السبب، ستصوّت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس ضد مشروع القرار.

19- **السيد فورادوري** (الأرجنتين): قال إن الأرجنتين تؤكد من جديد التزامها بحماية الحقوق الفردية لجميع البشر دون تمييز، وفقاً للالتزامات التي تعهدت بها صراحةً بموجب المعاهدات التي هي طرف فيها. وأعرب عن رغبته في التذكير بأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تلتزم بها حكومته بحسن نية، تحدد تطلعات غير ملزمة قانوناً تتمتع الدول، في إطار ممارسة سيادتها، بحرية تفسيرها وتنفيذها على النحو الذي تراه مناسباً.

20- **السيد غييرميت فرناندير** (كوستاريكا): قال إن مشروع القرار يتضمن عناصر معينة لا يمكن لوفده أن يقبلها، بما في ذلك الإشارة إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز، التي شددت على ضرورة إعطاء الأولوية لتنفيذ الحق في التنمية بوسائل منها صياغة صك ملزم قانوناً. ومضى قائلاً إنه ينبغي ألا يتحدث المجلس عن إعطاء الأولوية لحق من حقوق الإنسان على حساب حق آخر، لأن هذا النهج يتعارض مع مبدأي الترابط وعدم التجزئة، اللذين ينبغي بموجبهما إعطاء الأولوية لجميع حقوق الإنسان دون تمييز. وأضاف أن وفد بلده يرى أيضاً أن من السابق

لأوانه اتخاذ قرار بشأن التفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية. وأردف قائلاً إن وفد بلده قد سبق له أن أعرب في عام 2023 عن معارضته لتلك العملية، في ضوء الجوانب المثيرة للجدل للحق في التنمية، بما في ذلك الميل إلى استخدامه كذريعة لتبرير عدم الامتثال للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

21- واستطرد قائلاً إنه على الرغم من أن مشروع القرار يجسد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنه يفتقر إلى التركيز القوي على الحقوق المدنية والسياسية مثل حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، وهي حقوق أساسية لتحقيق تنمية مجدية ومساءلة الحكومات عن سياساتها الإنمائية. وقال إن مشروع القرار يركز بقوة على مسؤوليات الدول في إعمال الحق في التنمية، ولكنه لا يتضمن أي ذكر لآليات ضمان المساءلة في حال عدم وفاء الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وأخيراً، قال المتحدث إنه في حين أن مشروع القرار يشير إلى الحاجة إلى المشاركة المجتمعية، فإنه يتضمن صيغة ضعيفة بشأن المشاركة الشاملة. ولهذه الأسباب، سيمتنع وفد بلده عن التصويت على النص.

22- *وبناء على طلب ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

إريتريا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البرازيل، بنغلاديش، بنن، بوروندي، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، السودان، الصومال، الصين، غامبيا، غانا، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، الكويت، ماليزيا، المغرب، ملاوي، ملديف، الهند، هندوراس.

المعارضون:

ألبانيا، ألمانيا، بلجيكا، بلغاريا، الجبل الأسود، جورجيا، رومانيا، فرنسا، فنلندا، لكسمبرغ، ليتوانيا، هولندا (مملكة -)، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الممتنعون عن التصويت:

الأرجنتين، باراغواي، شيلي، كوستاريكا.

23- *اعتُمد مشروع القرار A/HRC/57/L.19 بأغلبية 29 صوتاً مقابل 14 صوتاً، مع امتناع 4 أعضاء عن التصويت.*

البند 4 من جدول الأعمال: حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها
(A/HRC/57/L.4 و A/HRC/57/L.11 و A/HRC/57/L.12)

مشروع القرار A/HRC/57/L.4: حالة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي

24- **السيد بيشلر** (لكسمبرغ): في معرض تقديمه لمشروع القرار باسم أعضاء الاتحاد الأوروبي، قال إنه في الأشهر الاثني عشرة منذ التجديد الأول لولاية المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، في تشرين الأول/أكتوبر 2023، استمرت تلك الحالة في التدهور. وأضاف أن السلطات تواصل تعزيز قبضتها التعسفية على السلطة، لا سيما من خلال قمعها المتزايد لأي شكل من أشكال المعارضة. أما المحامون الذين يسعون للدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان فإنهم يتعرضون هم أنفسهم للملاحقة، ويتواصل تآكل استقلال القضاء. كما يتواصل التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتتعرض الشعوب الأصلية للقمع والمضايقات القانونية، لا سيما

مع إضـــافة 55 منظمة إلى قائمة ما يســمى بالمنظمات المتطرفة. ويتعرض أفراد مجتمع الميم الموسّــع والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان الخاصة بهم للوصم والاضطهاد بأشكال مختلفة. وتتعرض النساء والفتيات بصـفة خاصـة للعنف الجنسـي والجنسـاني. وقد وُثقت حالات خطيرة بصـفة خاصـة في شـمال القوقاز، حيث أُبلغت المقررة الخاصـة عن حالات من الزواج القسـري وتشـويه الأعضـاء التناسلية للإناث وجرائم الشـرف. وأخيراً، توفي زعيم المعارضـة التاريخي أليكسـي نافالني، الذي كان يوماً ما حامل الأمل لجيل تجرأ على الحلم بمسـتقبل ديمقراطي لروسـيا، في السـجن في ظروف لا تزال غامضـة. وقد راعى مشروع القرار تدهور الوضع والنقاط الرئيسية الواردة في تقرير المقررة الخاصة (A/HRC/57/59).

25- ولم ترد ردود على طلبات التعليق الموجهة إلى سـلطات البلد المعني. ولم تتلق المقررة الخاصـة نفســها أي رد على محاولاتها المتكررة للعمل بالتعاون مع ســلطات الاتحاد الروســي. ومع ذلك، لا يزال الاتحاد الأوروبي يأمل في أن يظل هذا التعاون ممكناً. ويسـتحق أفراد المجتمع المدني والسـكان ككل في روسيا حماية حقوق الإنسان الخاصة بهم وإعمالها.

26- **الرئيس:** أعلن أن دولتين انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار.

البيانات العامة التي أُدلي بها قبل التصويت

27- **السـيد سـتيرك** (بلغاريا): قال إن بلغاريا تود التأكيد على أهمية القرارات الخاصـة ببلدان محددة والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بما في ذلك العمل الحاسم الذي قامت به المقررة الخاصة خلال السنة الأولى من ولايتها، والتي سلطت الضوء في سياقه على التدهور المطرد لحالة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي على الرغم من عدم تعاون البلد المعني. وأضـاف قائلاً إن الأمثلة الرئيسية لانتهاكات حقوق الإنسـان تشـمل انتشـار العنف ضـد النسـاء والفتيات، وخصـوصـاً العنف الأسـري والزواج القسـري وجرائم الشرف وحالات تشـويه الأعضـاء التناسلية للإناث. وعلاوة على ذلك، نُقل ما يقرب من 000 20 طفل أوكراني قسـراً إلى شـبه جزيرة القرم التي تحتلها روسـيا أو رُحِّلوا إلى الاتحاد الروسـي، وأفاد أطفال بتعرضـهم للعنف الجنسـي أثناء فترة وجودهم في المؤسـسـات الروسـية. ويجب التصـدي الفوري لمثل هذه الانتهاكات لحقوق الطفل ومسـاءلة مرتكبيها. وتؤكد بلغاريا من جديد دعمها القوي لولاية المقررة الخاصـة وتدعو المجلس إلى حث السلطات الروسية على السماح لها بدخول البلد دون عوائق. ولذلك فإن وفد بلده يحث جميع أعضاء المجلس على تأييد مشروع القرار.

28- **السـيدة ميلاشـيتش** (الجبل الأسـود): قالت إن وفد بلدها درس باهتمام وقلق تقرير المقررة الخاصـة المعنية بحالة حقوق الإنسـان في الاتحاد الروسـي، الذي أشـار إلى اسـتمرار تدهور حالة حقوق الإنسـان مع اسـتمرار القمع المنهجي للحيز المدني والمعارضـة السـياسـية والأصـوات الناقدة داخل روسـيا وخارجها. واستطردت قائلة إن السلطات تواصل تقييد الحريات الأساسية وإسكات المنتقدين وحظر الأنشطة السلمية الأخرى، مما يؤدى إلى خلق تأثير مثبط للعمل في مجال حقوق الإنسـان بوجه عام. وأعربت عن أسف وفد بلدها لأن محاولات المقررة الخاصـة التواصـل والتعاون مع البلد المعني لم تُقابَل بالمثل. وقالت إن وفد بلدها يشـجع بقوة السـلطات الروسـية على التعامل معها ومع جميع آليات الإجراءات الخاصـة وهيئات المعاهدات ذات الصـلة على نحو منفتح وبنّاء. وفي حين أن بعض الوفود تزعم أن القرارات الخاصـة ببلدان محددة انتقائية ومسيّسة، فإنها في الواقع أداة مهمة للاضطلاع بولاية المجلس، عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60، لمعالجة حالات انتهاك حقوق الإنسـان. ولذلك فإن وفد بلدها يرحب باعتماد مشـروع القرار بتوافق الآراء. وإذا طُلب إجراء تصـويت، فإن وفد بلدها سـيصـوت لصـالح مشـروع القرار ويدعو أعضاء المجلس إلى أن يحذوا حذوه.

29- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حالة حقوق الإنسان في روسيا لا تزال في تدهور مع تصعيد الكرملين قمعه ضد المجتمع المدني والأصوات المستقلة التي تتجرأ على تحدي رواياته الكاذبة فيما يتعلق بحرب نظام بوتين العدوانية ضد أوكرانيا. وأضافت أن الكرملين وصف مؤخراً العديد من منظمات حقوق السكان الأصليين بأنها "جماعات متطرفة"، في محاولة واضحة لإسكات أصوات السكان الأصليين في جميع أنحاء البلد. وفي الوقت نفسه، هناك تقارير موثوقة تفيد بتعبئة الروس من غير الإثنيين، بما في ذلك الرجال من السكان الأصليين، للخدمة في زمن الحرب بمعدلات مرتفعة على نحو غير متناسب. وقالت إن الكرملين يستخدم الرقابة والخوف لمنع الروس من التحدث على الملأ ولمنعهم من الوصول إلى مصادر المعلومات المستقلة. وأوضحت أن الناس يُعتقلون لمجرد قراءة قصائد مناهضة للحرب أو بث محتوى عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وفي سياق بحث الكرملين عن الأعداء، تتعرض المجتمعات المهمشة، بما في ذلك الأقليات والنساء والفتيات وأفراد مجتمع الميم الموسّع، لاستهداف شديد. ويُسجن الروس بسبب عرض أقواس قزح كرموز لما يعتبره الكرملين حركة متطرفة. ولا تزال النساء والفتيات يتعرضن لمعدلات مرتفعة من العنف الجنساني في جميع أنحاء روسيا، بما في ذلك الاغتصاب والعنف الجنسي والعنف المنزلي.

30- واستطردت المتحدثة قائلة إنه في الوقت نفسه، يُقتاد أسرى الحرب والمحتجزون المدنيون الأوكرانيون قسراً إلى روسيا، حيث تُبيّن تقارير واسعة الانتشار بالتفصيل كيف يتعرضون لأعمال تعذيب مروعة وعنف جنسي مرتبط بالنزاع. وهكذا أصبح دور المقررة الخاصة الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. وأوضحت المتحدثة أن المقررة الخاصة تُعتبر أحد الأشخاص المستقلين القلائل الموثوق بهم القادرين على إسماع صوت المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم من الشجعان في روسيا الذين يرغبون فقط في التعبير عن آرائهم. وعلى الرغم من الجهود المخلصة التي بذلتها المقررة الخاصة لبدء حوار مع سلطات الكرملين، فإن تلك السلطات تواصل تشويه صورتها بدلاً من التعامل معها في إطار سعي تلك السلطات لإخفاء الحقيقة. ومع ذلك، فقد تمكنت من أداء مهمتها على أكمل وجه من خلال إعداد تقارير شاملة وقيّمة عن عدد لا يحصى من انتهاكات حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي. وقالت إن وفد الولايات المتحدة يحث السلطات الروسية على التعامل مع المقررة الخاصة والسماح لها بدخول البلد.

31- وأردفت قائلة إن بعض الوفود وصفت مشروع القرار بأنه مثال على تسييس المجلس. إلا أنه يجسد الحاجة إلى ضمان احترام حقوق الإنسان على الصعيد العالمي وأنه لا يوجد بلد في منأى عن التدقيق. وإذا كان هناك تسييس، فهو يتجسد في المدى الذي يذهب إليه الكرملين لتقويض عمل المجلس. وبينت أن الغرض من المجلس هو التدقيق في عمل منتهكي حقوق الإنسان الفظيعين مثل الاتحاد الروسي. ولذلك فإن وفد الولايات المتحدة يدعو جميع أعضاء المجلس إلى تأييد مشروع القرار.

32- **السيدة شرودروس - فوكس** (فنلندا): قالت إن حالة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي قد تدهورت باطراد على مدى سنوات عديدة، وأصبحت ما وصفته المقررة الخاصة بأنه نظام هيكلي ترعاه الدولة لانتهاكات حقوق الإنسان المقننة بتشريعات جديدة أو منقحة. كما أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن قلقهم إزاء الإغلاق الفعلي للحيز المدني. ومضت قائلة إنه استناداً إلى القوانين المتعلقة بالعملاء الأجانب، والمنظمات غير المرغوب فيها والتطرف، وُجهت إلى آلاف الروس تهمة ارتكاب جرائم إدارية وجنائية واحتُجزوا تعسفاً. ويواجه المدافعون عن حقوق الإنسان وأفراد الأقليات مثل الشعوب الأصلية ومجتمع الميم الموسّع والأقليات الدينية، وكذلك أي شخص يعبّر عن معارضته، انتهاكات لحقوقهم. ولا تبدي السلطات رغبة في التحقيق في مزاعم التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

33- واستطردت قائلة إنه بما أن فنلندا تشترك مع الاتحاد الروسي في حدود يزيد طولها عن 300 1 كيلومتر، فإنها تهتم منذ أمد طويل بحالة حقوق الإنسان في ذلك البلد. ومن المؤسف عدم تعاون الحكومة الروسية مع المجلس بشأن التفاوض على مشروع القرار أو مع المقررة الخاصة، التي تشكل جسراً بالغ الأهمية يربط المجتمع المدني الروسي وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بالمجتمع الدولي، نظراً لإغلاق طرق التواصل الأخرى. وأضافت أن المقررة الخاصة تمكنت من التواصل مع أشخاص يعيشون في روسيا، على الرغم من عدم السماح لها بدخول البلد. وقالت إن المجلس مكلف بولاية توفير أدوات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في أي بلد، وتُعتبر ولاية المقررة الخاصة إحدى تلك الأدوات. وختمت قائلة إن وفد بلدها يدعو جميع أعضاء المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، أو التصويت لصالحه في حالة التصويت.

34- **السيدة جيلهوف** (ألمانيا): قالت إن الروايات المباشرة للتجارب الشخصية للسجناء السياسيين السابقين والمدافعين الروس عن حقوق الإنسان توضح القمع المنهجي للمعارضة السياسية والمجتمع المدني الحاصل في روسيا، التي تحولت إلى سجن لشعبها. وأردفت قائلة إن الآلاف يلاحَقون جنائياً لأسباب سياسية، وغالباً لمجرد أنهم جاهروا بمعارضتهم للحرب غير القانونية وغير المبررة التي تشنها الحكومة ضد أوكرانيا. ومع ذلك، فإنهم يواصلون الدفاع عن حقوقهم وعن بلدهم وعن حقوق الأوكرانيين وأوكرانيا، لكنهم بحاجة إلى الدعم ليتمكنوا من مواصلة عملهم المهم. وتُعتبر المقررة الخاصة وتقاريرها أحد آخر السبل التي توفر صوتاً لما تبقى من المجتمع المدني في روسيا. ولذلك فإن وفد بلدها يحث جميع أعضاء المجلس على دعم تمديد الولاية لمدة عام آخر.

35- **السيد إيشي** (اليابان): قال إنه يجب أن تُحترم القيم العالمية مثل حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية وسيادة القانون في كل بلد؛ وإن حماية حقوق الإنسان مسؤولية أساسية تقع على عاتق جميع الدول. وأضاف أن حكومته لا تزال تشعر بالقلق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، وتكرر دعوتها للسلطات الروسية إلى الامتثال لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وإلى احترام تلك الحقوق. وختم قائلاً إن وفد بلده لا يزال ملتزماً بدعم تنفيذ ولاية المقررة الخاصة وسيواصل التعاون لتحقيق هذه الغاية مع المجتمع الدولي، بما في ذلك المفوضية.

36- **السيد ستانيوليس** (ليتوانيا): قال إن البلد الذي يحترم حقوق شعبه لا يهدد الدول الأخرى. وفي حالة روسيا، يرتبط القمع الداخلي وعدم احترام حقوق الإنسان لشعبها ارتباطاً وثيقاً بعدوانها الخارجي. وأضاف أن الإرهاب المستمر والجرائم الفظيعة التي ترتكبها روسيا ضد دولة أوكرانيا ذات السيادة يسيران جنباً إلى جنب مع الإرهاب الذي تمارسه ضد شعبها. وقال إن حربها العدوانية ضد أوكرانيا وتجاهلها الصارخ للقانون الدولي وحقوق الإنسان، اللذين يؤججهما الشعور بالإفلات من العقاب، يعززان القمع ومناخ الخوف داخل البلد، مع استمرار حملة القمع ضد المجتمع المدني وإساءة استخدام النظام القضائي لتنفيذ اعتقالات تعسفية جماعية وإسكات المعارضة المناهضة للحرب من أي نوع. وأضاف أن الانتهاكات التي تقودها الدولة ضد الشعوب الأصلية والأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات عرقية ودينية وغيرها من الأقليات – وهي المجموعات الأكثر تضرراً من التعبئة القسرية – تواصلت شدتها في حين تفاقمت العنصرية ضد المهاجرين من آسيا الوسطى والبلدان الأفريقية، مع تعرض عدد متزايد من المهاجرين للضرب والتخريب وغير ذلك من سوء المعاملة، عادة من قبل موظفي إنفاذ القانون. وقال إن حالة حقوق الإنسان في روسيا تشكل أزمة من صنع السلطات الروسية، لكن الدعاية التي تطلقها الدولة تواصل إلقاء اللوم على الدول الأخرى. وقد أدى إنكار الحقوق والحريات الأساسية للشعب إلى تهيئة الظروف للتجاهل

الصارخ للقانون الدولي والحرب العدوانية ضد أوكرانيا. ويشكل الوضع في روسيا خطراً أمنياً كبيراً على دول الجوار والعالم بأسره. ولذلك فإن وفد بلده يدعو جميع أعضاء المجلس إلى تأييد مشروع القرار.

37- **السيد بونافون** (فرنسا): قال إنه لمن الحقائق المحزنة أن الاتحاد الديمقراطي الذي حاول به الشعب الروسي والسلطات الروسية الاستعاضة عن الاتحاد السوفياتي قد انهار ببطء على مدى عدد من السنوات، مما أدى إلى الوضع الحالي من خنق الحريات والانزلاق نحو الإرهاب. واستطرد قائلاً إنه كما بيّنت المقررة الخاصة، فقد دُمر الحيز المدني والحريات المدنية بسبب تزايد أعداد الاعتقالات التعسفية، إلى جانب التدابير الرامية إلى وقف جميع أشكال حرية التعبير. وأضاف أن فرنسا تحمِّل السلطات الروسية المسؤولية عن وفاة أليكسي نافالني في السجن في 16 شباط/فبراير 2024. وبعد مرور ما يقرب من ثمانية أشهر، فإن فرنسا لا تزال تطالب السلطات الروسية بتسليط الضوء على الظروف المحيطة بوفاته. وأردف أنه في حدث جانبي خلال الدورة الحالية للمجلس، استُمع إلى شهادات قدمها السجناء السياسيون السابقون فلاديمير كارا – مورزا وأندريه بيفوفاروف وألكسندرا سكوتشيلينكو وكيفن ليك البالغ من العمر 17 عاماً، الذين أُفرج عنهم جميعاً مؤخراً.

38- وأضاف أنه في مواجهة أكاذيب الدولة وتضليلها ومحاولاتها تبرير أفعالها بمزاعم أنها لمحاربة النازية الجديدة، يجب على المجلس أن يواصل تسجيل انتهاكات حقوق الإنسان بموضوعية واستقلالية؛ ويجب محاسبة المسؤولين عن ذلك. ويجب تجديد ولاية المقررة الخاصة. ولذلك فإن وفد بلده يدعو جميع أعضاء المجلس إلى تأييد مشروع القرار.

39- **السيد توميرز** (مملكة هولندا): قال إن الشهادات التي استمع إليها أعضاء المجلس من السجناء السياسيين المفرج عنهم مؤخراً، والتي تصف العقوبات اليومية والعنف والقسوة التي تعرضوا لها، كانت مذهلة. وأضاف أنهم تحدثوا أيضاً عن السجناء السياسيين الآخرين، وعددهم 300 1 سجين، بمن فيهم أليكسي غورينوف وإيغور باريشنيكوف وماريا بونومارينكو، الذين لا يزالون مسجونين في روسيا. ويجب على العالم ألا ينساهم. وقد حرصت المقررة الخاصة، من خلال ولايتها، على ضمان عدم نسيانهم، ووثَّقت الظروف القاسية التي يُحتجزون فيها، التي ترقى إلى مستوى التعذيب، ودعت إلى إطلاق سراحهم فوراً ودون شروط. وقال إن مشروع القرار يستند إلى فكرة بسيطة مفادها أن جميع الدول ملزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. ولذلك فإن وفد بلده يدعو باقي أعضاء المجلس إلى تأييد مشروع القرار.

40- **الرئيس:** قال إن الدولة المعنية بمشروع القرار امتنعت عن الإدلاء ببيان.

البيانات التي أُدلي بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

41- **السيد كوينتانيا رومان** (كوبا): قال إن وفد بلده يكرر موقفه المبدئي ضد الممارسات الانتقائية والمسيَّسة في مجال حقوق الإنسان التي لا تحظى بموافقة الدولة المعنية وتسعى إلى استهداف دول بعينها لأغراض جيوستراتيجية واضحة. واستطرد قائلاً إن مثل هذه القرارات لا تسهم بأية حال في تعزيز التعاون والحوار البنّاء وتبادل الآراء القائم على الاحترام الذي ينبغي أن يسود عند النظر في حقوق الإنسان. واعتبر أنها تؤجج في الواقع المواجهة والاستقطاب والتطرف في المواقف، وتهدر الموارد الضئيلة المتاحة للأمم المتحدة؛ ومن الواضح لدى الجميع أن ولاية المقررة الخاصة ليس لها أي أثر على الإطلاق. وأضاف أن مشروع القرار يشكل مثالاً صارخاً على الانتقائية والمناورات السياسية والمعايير المزدوجة التي تفرض نفسها على عمل مجلس حقوق الإنسان، مما يُذكِّر بالممارسات الضارة السابقة للجنة حقوق الإنسان المنحلة. وقال إن الوفود التي توقعت مثل هذه الإشارات إلى التسييس وازدواجية المعايير على دراية تامة بصحة ادعاءاته؛ وإن وفد بلده لن يتوقف مطلقاً عن التنديد بمثل هذه الممارسات.

42- وأردف قائلاً إنه لو كان هناك اهتمام حقيقي بتحسين حالة حقوق الإنسان في بلد يخضع لتدابير قسرية أحادية الجانب، لكان مشروع القرار قد تضمن رسالة واضحة ترفض فرض مثل هذه العقوبات. ويجب عدم تجاهل التأثير الذي لا يمكن إنكاره لمثل هذه الآليات المتحيزة والانتقائية على التمتع بحقوق الإنسان في تلك البلدان؛ ويشكل إنشاؤها واستمرارها عملاً من أعمال التدخل في الشؤون الداخلية للدول المعنية، وهي ممارسة ترفضها كوبا رفضاً قاطعاً. وينبغي بدلاً من ذلك استخدام الكم الهائل من الموارد التي تستهلكها الولاية في مشاريع التنمية على أرض الواقع. ولذلك فإن وفد بلده يطلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار ويحث باقي أعضاء المجلس على التصويت ضده.

43- **السيد غيرماي** (إريتريا): قال إن وفد بلده يعارض بشدة الحملة الانتقائية والمسيَّسة داخل المجلس التي تستهدف بلداناً بعينها على نحو غير عادل. وأضاف قائلاً إن حكومته ترفض أي مبادرة تتجاهل مبادئ السيادة وتفتقر إلى موافقة البلد المعني. واعتبر أن مشروع القرار محاولة متعمدة أخرى من قبل بعض الدول للتلاعب بالمؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك المجلس، من أجل تحقيق أجنداتها الجيوسياسية الخاصة. وقال إن إساءة استخدام قضايا حقوق الإنسان من قبل مجموعة مختارة من الدول كأداة للتدخل وفرض تدابير قسرية أحادية الجانب وغير قانونية، وممارسة الضغط على بعض الدول ذات السيادة أمر لا يمكن التسامح معه. وأضاف أن ولاية المقررة الخاصة أنشئت بهدف وحيد هو الترويج لرواية متحيزة تهدف إلى زعزعة استقرار البلد. وقال إن هذا النهج غير العادل مدعاة لقلق بالغ، وإن ولاية المقررة الخاصة وإجراءاتها تنتهك على نحو مباشر المبادئ الأساسية المتمثلة في العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية، وكذلك قيم الحوار والتعاون الحقيقيين.

44- وأوضح المتحدث أن وفد بلده يعارض بحزم استخدام حقوق الإنسان كسلاح لتحقيق أهداف جيوسياسية ضيقة؛ وأن هذا يُعَدُّ نهجاً مثيراً للانقسام لن يؤدي سوى إلى تفاقم الاستقطاب داخل المجلس ومواصلة تقويض نزاهته ومصداقيته. وختم المتحدث قائلاً إنه يضم صوته إلى صوت الوفد الكوبي في الدعوة إلى إجراء تصويت على مشروع القرار؛ وإن وفد بلده سيصوت ضده ويشجع باقي أعضاء المجلس على أن يحذوا حذوه.

45- **السيدة لي** شياومي (الصين): قالت إن المجلس أنشئ لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال الحوار والتعاون، وينبغي أن يتمسك في عمله بمبادئ العالمية والموضوعية والحياد وعدم الانتقائية وعدم التسييس. وأضافت أن مما يؤسف له أن السنوات الأخيرة شهدت تسييساً ومواجهة متزايدين في المجلس، وتدخلات متكررة في الشؤون الداخلية للبلدان بذريعة حقوق الإنسان واستخدام معايير مزدوجة صارخة، وكلها أمور تقوض على نحو خطير الحوار والتعاون الدوليين بشأن حقوق الإنسان وتعوق التقدم العالمي لحقوق الإنسان.

46- واسترسلت قائلة إن الصين تعارض بصورة منهجية تسييس قضايا حقوق الإنسان واستغلالها وإنشاء آليات خاصة بأي بلدان بعينها دون موافقة البلد المعني. وأضافت أن مقدمي مشروع القرار تجاهلوا اعتراضات البلد المعني وفرضوا مشروع القرار لخدمة أغراضهم السياسية الخاصة، مما أدى إلى خلق انقسام ومواجهة، الأمر الذي من شأنه أن يقوض سمعة المجلس بصورة خطيرة. واتفقت مع الوفد الكوبي على أن مبالغ كبيرة من موارد الأمم المتحدة يجري تبديدها. ولذلك، فإن وفد بلدها ينضم إلى الدعوة إلى إجراء تصويت على مشروع القرار ويحث جميع أعضاء المجلس الآخرين على التصويت ضده.

47- *وبناءً على طلب ممثلي إريتريا والصين وكوبا، أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الأرجنتين، ألبانيا، ألمانيا، باراغواي، بلجيكا، بلغاريا، الجبل الأسود، جورجيا، رومانيا، شيلي، غامبيا، غانا، فرنسا، فنلندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليتوانيا، هولندا (مملكة)، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون:

إريتريا، بوروندي، السودان، الصين، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، كوبا.

الممتنعون عن التصويت:

الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البرازيل، بنغلاديش، بنن، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصومال، قطر، الكاميرون، كوت ديفوار، الكويت، ماليزيا، المغرب، ملاوي، ملديف، الهند، هندوراس.

48- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/57/L.4 بأغلبية 20 صوتاً مقابل 8 أصوات، مع امتناع 19 عضواً عن التصويت.*

مشروع القرار A/HRC/57/L.11: حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

49- **السيد مانلي** (المراقب عن المملكة المتحدة): أشار في معرض تقديمه لمشروع القرار باسم مقدميه الرئيسيين، وهم ألمانيا، وتركيا، وفرنسا، وقطر، وهولندا (مملكة -)، والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب وفد بلده، إلى أنه أثناء جلسة التحاور مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، وصف رئيس اللجنة الحالة في ذلك البلد بأنها "مستقع من البؤس واليأس". وأضاف قائلاً إن تقرير اللجنة (A/HRC/57/86) وثق مرة أخرى العنف ضد المدنيين والاعتقالات التعسفية والاحتجاز في ظروف مروعة، حيث ينتشر التعذيب والعنف الجنسي والعنف الجنساني وتسعى العائلات جاهدة للحصول على معلومات عن مصير ومكان وجود أحبائهم المحتجزين.

50- وقال إن مشروع القرار يسلط الضوء على الانتهاكات والتجاوزات التي ارتُكبت بحق جيل من الأطفال في سوريا، الذين لم يعرفوا سوى عالم يُعتبر العنف والخوف والجوع والضياع فيه واقعاً يومياً، وحيث يوجد ما لا يقل عن 2,4 مليون طفل خارج المدارس، وحيث يعاني من لا تتجاوز أعمارهم 11 عاماً من العنف الجنسي والعنف الجنساني في مرافق الاحتجاز التي تديرها الدولة، وحيث يقع الأطفال ضحايا أبرياء للهجمات العشوائية على المدارس والمستشفيات والمناطق المدنية. وفي الفترة التي تسبق اليوم الدولي للطفلة، من المهم الإشارة إلى ضعف الفتيات في سوريا بوجه خاص: فطوال فترة النزاع الطويلة، استُهدفن على أساس جنسهن، وتعرضن للزواج القسري، وتحمّلن مسؤوليات متزايدة في تقديم الرعاية، وانقطعن عن التعليم بأعداد غير متناسبة.

51- وأضاف أن المجلس، باعتماده مشروع القرار، يدين هذه الانتهاكات والتجاوزات، ويدعو إلى وضع حد للهجمات على المدارس والمرافق الصحية والطبية، ويدعو جميع الأطراف إلى الحفاظ على إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق وعلى نحو آمن ومستدام إلى المحتاجين. وهو يقر بأن مستقبل البلد يعتمد على قدرة الأجيال القادمة على المشاركة الفعالة في إيجاد حل سياسي للنزاع. وختم بالقول إنه يحث أعضاء المجلس على تأييد مشروع القرار والتصويت لصالحه إذا طُلب إجراء تصويت.

52- **الرئيس:** أعلن أن ثماني دول انضـمت إلى مقدمي مشـروع القرار الذي لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

البيانات العامة التي أُدلي بها قبل التصويت

53- **السـيد بايو** (بلجيكا)**:** تكلم باسـم الدول الأعضـاء في الاتحاد الأوروبي الأعضـاء في المجلس، فقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد مشروع القرار، ولا سيما تشديده على المساءلة والعدالة وتركيزه على حقوق الأطفال والهدف المتمثل في وقف كامل وفوري وعام لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وأضـــاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييداً تاماً العملية السـياسـية التي يقودها السـوريون، بمشـاركة كاملة ومتسـاوية وهادفة وآمنة من النساء، تماشياً مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015). ويظل الحل السياسي ضـرورياً للغاية إذا ما أُريد تحقيق تحســن كبير في حالة حقوق الإنســان. وختم بالقول إن الاتحاد الأوروبي يؤيد مشروع القرار ويشجع جميع أعضاء المجلس على أن يحذوا حذوه.

54- **السـيد إيشـي** (اليابان)**:** قال إن وفد بلده يثني على جهود لجنة التحقيق الدولية المسـتقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية والتزامها المستمر بضمان مساءلة جميع الأطراف المشاركة في النزاع السوري، على الرغم من اسـتمرار عدم إمكانية الوصـول إلى البلد. ومضـى قائلاً إن ثلاثة عشـر عاماً قد مرت على اندلاع النزاع المسـلح وإن حالة حقوق الإنسـان ازدادت تدهوراً. وتشـير النتائج التي توصـلت إليها اللجنة والمفوضـــية إلى أن تصـــاعد العنف والأعمال العدائية أدى إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنســان الدولية والقانون الدولي الإنســـاني، بما في ذلك قتل المدنيين وحالات العنف الجنســـي والجنســـاني في مراكز الاحتجاز. وقال إن اليابان ملتزمة بحل الأزمة من خلال التواصـــل والحوار مع أصـــحاب المصـــلحة الرئيســـيين؛ وإنها تدعو مجدداً إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد وتحث جميع الأطراف على العمل من أجل التوصـل إلى حل سياسـي وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254 (2015). وأضـاف أن وفد بلده يرحب بتركيز مشروع القرار على حقوق الطفل، بما في ذلك الحصول على التعليم للفتيات اللاتي تضررن أكثر من غيرهن من النزاع، وأوجه عدم المســاواة القائمة بين الجنســين، وأنه ســيؤيد النص ويحث جميع أعضاء المجلس الآخرين على أن يحذوا حذوه.

55- **السيد بونافون** (فرنسا)**:** قال إن المجلس، بدراسته لحالة بلد يخضع لحكم قائم على إثارة الرعب، لا يثبت أنه مسيَّس بل أنه على استعداد للاضـطلاع بمسؤوليته. وأضـاف قائلاً إن منع السلطات السورية من الوصـول إلى التقنيات والموارد التي تمكِّنها من البقاء في السلطة ليس انتهاكاً لحقوق الشـعب السوري، بل هو بمثابة منحه الأمل. ولا يمكن للمجلس أن يسـكت على الوضـع في سـوريا: فقد وقعت انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان وخسائر بشرية مدمرة، مع وجود حرب أهلية كامنة، وأزمة إنسانية واسعة النطاق، وأكثر من 000 500 من القتلى، وملايين الجرحى والمصـابين بصـدمات، وأكثر من 000 150 من المختفين والمعتقلين تعسفياً، وعشرات الآلاف من الأسر السورية التي لا تعرف أخبار أحبائها. وينذر وضـع اللاجئين بالخطر، حيث فرّ ما يقرب من 7 ملايين سـوري من بلدهم منذ بداية النزاع وهم يعيشـون في ظروف غير مستقرة. وقال إن فرنسا تدعم البلدان المضيفة وتواصل العمل مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركائها في المنطقة لتمكين العودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئين السوريين وضمان أن يقدم النظام السوري الضمانات اللازمة.

56- واسـتطرد قائلاً إن حالة حقوق الإنسـان في البلد يجب أن تظل أولوية بالنسـبة للمجتمع الدولي. ويركز مشروع القرار على التعليم وحقوق الطفل، مشيراً إلى استمرار تعرض عدد كبير للغاية من الأطفال لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مع ما سيخلفه حجمها وطابعها المتكرر من آثار على أجيال المستقبل. وقال إن مشروع القرار يتضمن عبارات تدين العنف المميت، وتطالب بإيصال

المساعدات الإنسانية الأساسية دون عوائق، وتدعو إلى تقديم دعم إضافي لمن يسعون لمعرفة مصير أحبائهم. ولن يصبح من الممكن استعادة السلام العادل والدائم في البلد إلا من خلال التوصل إلى حل سياسي يستند إلى قرار مجلس الأمن 2254 (2015). وختم قائلاً إن وفد بلده يدعو جميع أعضاء المجلس إلى تأييد مشروع القرار.

57- **الرئيس:** دعا الدولة المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

58- **السيد أحمد** (المراقب عن الجمهورية العربية السورية)**:** قال إن مشروع القرار لا يتعدى التأكيد على أن الهدف الأساسي لمقدميه ومؤيديهم في المجلس هو تبرير سياساتهم غير القانونية ضد البلدان الأخرى، بما فيها الجمهورية العربية السورية، دون إيلاء أي اهتمام لمبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية التي كان من المفترض لعمل الأعضاء أن يسترشد بها وصولاً إلى مجلس أكثر كفاءة ومصداقية. وأضاف أن الحكومة السورية لم تؤيد مطلقاً مثل تلك القرارات ولن تفعل ذلك أبداً، لأن الهدف الوحيد منها هو الترويج لرواية أحادية الجانب ومضللة، اختلقتها نفس مجموعة الدول تلك، حول الوضع في سوريا وأسبابه وعواقبه.

59- واستطرد قائلاً إن مقدمي مشروع القرار لا يمكنهم الادعاء بأن مشروع القرار موضوعي ومتوازن في الوقت الذي يحتل فيه بعضهم أراض سورية ويرتكبون أعمال عدوان مباشر على سيادة البلد ووحدته وسلامة أراضيه. ولا يمكن مطلقاً اعتبار المخاوف التي أثيرت في النص ذات مصداقية، حيث يستمر مقدمو مشروع القرار في محاربة الشعب السوري في حياته اليومية من خلال تدابيرهم القسرية ونهبهم لموارد البلد الطبيعية واستمرارهم في التعاطي مع جماعات تدرجها الأمم المتحدة ضمن فئة الكيانات الإرهابية، حيث تمارس القتل والاضطهاد والإرهاب ضد الشعب. ومن المؤكد أن هذه الدول غير مؤهلة لمناقشة هموم أطفال سوريا واحتياجاتهم وأحلامهم، بعد أن جعلت من هؤلاء الأطفال ضحايا للإرهاب الذي يدعمه بعضها، وضحايا لتدابير قسرية تقوض احتياجاتهم الأساسية ورفاههم ونموهم، في الوقت الذي تُخضِعهم فيه لاستغلال سافر للقضايا الإنسانية، وتساوم على حياتهم ومستقبلهم، وتنتهك حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة، والصحة، والغذاء، والتعليم.

60- واختتم بالقول إن الجمهورية العربية السورية تدعو جميع الدول الأعضاء التي لا تزال تؤمن بحقوق الإنسان إلى رفض مشروع القرار الذي يشكل انتهاكاً لولاية المجلس الأصيلة ويروج لتفسيرات باطلة للقانون الدولي، مع ما تجسده كل فقرة من فقراته من نفاق وخداع.

البيانات التي أُدلي بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

61- **السيد كوينتانيا رومان** (كوبا)**:** قال إن كوبا ترفض أي محاولة لتقويض استقلال الجمهورية العربية السورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية وتؤيد السعي إلى إيجاد حل سلمي وعادل وتفاوضي للوضع الراهن، مع احترام حق الشعب السوري في تقرير مصيره. وأضاف أنه بعد أكثر من عقد من الصراع الذي أشعلته التطلعات الجيوسياسية للقوى الغربية الكبرى، يستحق الشعب السوري أن يعيش في سلام ويعمل على إعادة بناء البلد، دون استغلال قضايا حقوق الإنسان لأغراض سياسية. ويستحق البلد زيادة التضامن والتعاون وتقليل الآليات العقابية التي تتسم بكونها متحيزة وتتعارض مع روح التعاون التي ينبغي أن تسود في المجلس وتمثل تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول المعنية. ويجب التخلص من المعايير المزدوجة، والنُّهج العقابية، وتسييس قضايا حقوق الإنسان، حيث إن مثل هذه الممارسات، التي لا تُستخدم سوى ضد البلدان النامية، لا تساعد البتة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتعرقل التدابير القسرية الأحادية المفروضة على سوريا الجهود الوطنية نحو إعادة الإعمار والتنمية.

62- واستطرد قائلاً إن كوبا تدين الانتهاكات الأخيرة للسيادة السورية كجزء من السياسة العدوانية لدولة إسرائيل، المدعومة عسكرياً ولوجستياً وسياسياً من حكومة الولايات المتحدة، مما يتسبب في تصعيد خطير يزيد من تعريض الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط للخطر. وبعد مرور عام على بدء الإبادة الجماعية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني، أظهرت الحكومة الإسرائيلية، بدلاً من السعي إلى حل تفاوضي للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، ازدراءها المطلق للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة من خلال تكثيف عدوانها غير المسؤول، بما في ذلك ضد سوريا.

63- وقال إن مشروع القرار تمييزي ولا يجسد العوامل الكامنة وراء المحنة الحالية للشعب السوري الذي وقع ضحية لصراع صنعته القوى الإمبريالية. واختتم قائلاً إن وفد بلده يطلب إجراء تصويت على مشروع القرار ويحث باقي أعضاء المجلس على التصويت ضده.

64- **السيد يبيو** (إريتريا): قال إن موقف حكومته الثابت منذ أمد بعيد بشأن الولايات المخصصة لبلدان بعينها واضح. ومن ثم فإن وفد بلده يكرر طلب ممثل كوبا إجراء تصويت على مشروع القرار، الذي سيصوت ضده، ويحث باقي أعضاء المجلس على أن يحذوا حذوه.

65- **السيدة فوينتيس خوليو** (شيلي): قالت إنه على الرغم من اقتناع وفد بلدها بأن حالة الناس الذين يعيشون في سوريا ينبغي أن تظل تحت إشراف المجلس، فإنه يشير مع ذلك إلى أنه على الرغم من أن حالة حقوق الإنسان في سوريا آخذة في التدهور، فإن هناك حالات أخرى مماثلة أو حتى أسوأ في العالم كانت موضوع قرارات اعتُمدت مرة أو مرتين في السنة. ولذلك فهي تحث مقدمي مشروع القرار الرئيسيين على التحرك نحو اعتماد هذه النصوص سنوياً للمساعدة في زيادة كفاءة عمل المجلس.

66- وعلاوة على ذلك، فإن حكومتها تعتقد بأنه ينبغي إدانة جميع الجرائم والانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على نحو لا لبس فيه، بغض النظر عن مرتكبيها. بيد أن مشروع القرار يركز على نحو يكاد يكون حصرياً على الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها السلطات السورية، دون الإشارة إلى الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة الأخرى المشار إليها في تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة. ويجب أن يولي المجلس اهتماماً متساوياً لجميع الانتهاكات دون تمييز. وختمت بالقول إن وفد بلدها، اقتناعاً منه بأن أفضل طريقة لتحقيق التأييد الشامل لمشروع القرار هي الاستمرار في رصد الأحداث في سوريا مع التركيز على حماية الضحايا، يدعو مقدمي مشروع القرار الرئيسيين إلى أخذ النقاط التي أثارتها في الاعتبار في النصوص المقبلة.

67- **السيد جيانغ** هان (الصين): قال إن الصين دعت دائماً إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال الحوار البنّاء والتعاون، وعارضت تسييس قضايا حقوق الإنسان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول باستخدام حقوق الإنسان كذريعة. وأضاف أن مشروع القرار يسير على نهج القرارات السابقة التي سعت إلى ممارسة ضغوط أحادية الجانب على الحكومة السورية دون الإشارة إلى الضرر الذي لحق بحقوق الإنسان للشعب السوري نتيجة التدخلات العسكرية الأجنبية غير القانونية والعقوبات الأحادية الجانب. وقال إن محتواه ليس محايداً ولا موضوعياً ولن يساهم في إيجاد حل سياسي أو في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعب السوري. وختم بالقول إن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار، ودعا باقي أعضاء المجلس إلى أن يحذوا حذوه.

68- **السيد دا سيلفا نونيس** (البرازيل): قال إن وفد بلده يشعر بقلق شديد إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في سوريا والعنف على جبهات متعددة، بما في ذلك مقتل المدنيين، إلى جانب الحاجة المتزايدة إلى المساعدة الإنسانية. كما أنه يلاحظ بقلق زيادة الهجمات الإرهابية داخل البلد وأثر الصراعات الإقليمية. وأضاف أنه يدين بشدة انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي

الإنساني التي لا تزال ترتكبها جهات فاعلة مختلفة في البلد. وهو يؤيد بالكامل عمل لجنة التحقيق ويرحب ببدء عمل المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية.

69- واستطرد قائلاً إنه في حين أن وفد بلده يقدِّر قرار مقدمي مشروع القرار الرئيسيين بتخفيض عدد القرارات المتعلقة بسوريا من ثلاثة قرارات إلى قرارين في السنة، فإنه يرى أن الممارسة الحالية لا تزال غير متوازنة مقارنة بالنهج المتبع إزاء حالات البلدان الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن النص لا يزال غير متوازن وانتقائياً وجزئياً إلى حد كبير، حيث تتحمل جهات فاعلة متعددة المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا، على الرغم من تحمل الحكومة السورية المسؤولية الأساسية عن حماية السكان. وأضاف أن وفد بلده يواصل دعم مشاركة المجلس في تعزيز حل سياسي وقائم على حقوق الإنسان للنزاع ويأمل أن تخطو مشاريع القرارات المقبلة بشأن هذه القضية نحو اعتماد نهج متوازن وغير انتقائي. وختم قائلاً إن وفد بلده سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار.

70- *وبناءً على طلب ممثلي إريتريا وكوبا، أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الأرجنتين، ألبانيا، ألمانيا، باراغواي، بلجيكا، بلغاريا، بنن، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، رومانيا، شيلي، غامبيا، غانا، فرنسا، فنلندا، قطر، كوت ديفوار، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ملاوي، هندوراس، هولندا (مملكة -)، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

إريتريا، بوروندي، الصين، كوبا

الممتنعون عن التصويت:

الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البرازيل، بنغلاديش، الجزائر، جنوب أفريقيا، السودان، الصومال، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، الكويت، ماليزيا، المغرب، ملديف، الهند

71- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/57/L.11 بأغلبية 26 صوتاً مقابل 4 أصوات، مع امتناع 17 عضواً عن التصويت.*

مشروع القرار A/HRC/57/L.12: حالة حقوق الإنسان في بوروندي

72- **السيد توربيك** (المراقب عن هنغاريا): عرض مشروع القرار باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي أبلغ المجلس في وقت سابق من الجلسة عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي التي تبعث على القلق، حيث لا تزال تحدث انتهاكات وتجاوزات. وقد أبلغ بصفة خاصة عن عدد متزايد من حالات الاختفاء القسري والقيود التعسفية على الحريات الأساسية والاعتقالات التعسفية. وعلى الرغم من أن بوروندي شاركت مؤخراً في عملية الاستعراض الدوري الشامل، فقد واصل البلد إصراره على رفض التعاون مع المقرر الخاص أو المحكمة الجنائية الدولية التي ظلت مختصة في الفترة التي سبقت انسحاب بوروندي من نظام روما الأساسي. ولذلك فإن حكومة بوروندي تُشجَّع في مشروع القرار على السماح للمقرر الخاص بدخول البلد وعلى التعاون الكامل مع المفوضية. وبالنظر إلى هذه الظروف، كان الخيار الوحيد هو دعوة المجلس إلى تمديد ولاية المقرر الخاص لمدة عام آخر، الأمر الذي من شأنه أن يضمن استمرار رصد حالة حقوق الإنسان في بوروندي، حيث من المقرر

أن تُجرى انتخابات تشـــريعية ومحلية في عام 2025. وأضـــاف أن الاتحاد الأوروبي منفتح دائماً على الحوار البنّاء مع حكومة بوروندي من أجل إيجاد طريقة توافقية للمضـي قدماً. ولهذه الأسـباب، فهو يدعو جميع أعضاء المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

73- **الرئيس:** قال إن سـت دول انضـمت إلى مقدمي مشـروع القرار. ودعا الدولة المعنية بمشـروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

74- **السـيدة نكيرابيروري** (بوروندي): قالت إن مشـروع القرار قيد النظر حالياً يشـبه إلى حد كبير القرارات السابقة التي أبقت بلدها على جدول أعمال المجلس على مدى العقد المنصرم. وأشارت إلى أنه لم تُضَـــف في الواقع ســـوى فقرتين، على الرغم من أهميتهما الكبيرة، حيث إنهما تتناولان مكافحة التمييز والانتخابات المقبلة. واعتبرت أن المســألتين مترابطتان ترابطاً وثيقاً وتؤكدان ما أكده وفد بلدها باســتمرار خلال الحوار التفاعلي مع المقرر الخاص، وهو أن الولاية ذات توجه ســـياســـي ولا تدعم بأي حال من الأحوال تعزيز وحماية حقوق الإنسـان في بوروندي. واعتبرت أنه على مدى السـنوات العشـر الماضـية، اسـتُخدمت هذه الآلية لتشـويه سـمعة المؤسـسـات الجمهورية والديمقراطية في البلد، ووصـم جيل كامل من الشباب بأنهم أعضاء في الميليشيا، والأخطر من ذلك كله، تأليب المجتمعات المحلية بعضها ضد بعض، وتصـنيفها بنفس الطريقة التي كانت سـائدة في الفترة الاسـتعمارية. ومع ذلك، فإن الشـعب البوروندي يقف متحداً وســيقاوم أي محاولات لتقويض وحدته، بما في ذلك من قبل المقرر الخاص. وقد اختارت بوروندي نموذجاً للحوكمة السـياسـية يقوم على الاقتراع العام، اعتقاداً منها أن الشـعب وحده هو من يملك سـلطة اختيار من يحكمه. وبما أن بوروندي تعارض تجديد الولاية القُطرية الخاصـــة، فإن وفدها على ثقة في أنه سيُطلب إجراء تصويت على مشروع القرار وسيصوت ضده.

البيانات التي أُدلي بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

75- **السـيد يبيو** (إريتريا): قال إن حكومته تثني على بوروندي لالتزامها بتعزيز السـلام والاسـتقرار والمصـالحة وحقوق الإنسـان على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها. وأضـاف أن وفد بلده يرى أن أي آليات خاصـة ببلدان محددة لا تحظى بموافقة الدولة المعنية تفضـي إلى نتائج عكسـية وتهدر موارد المجلس. واعتبر أن إنهاء الولاية القُطرية الخاصـة ببوروندي التي اسـتمرت تسـع سـنوات قد طال انتظاره. وأشـار إلى أن وفد بلده كان قد دعا المجلس، في الدورة السـادسـة والخمسـين، إلى تصـحيح هذا الظلم والاعتراف بحق بوروندي السـيادي في تعزيز حقوق الإنسـان لمواطنيها ومسـؤوليتها عن ذلك دون تدخل خارجي. ولا يمكن للمجلس أن يضـطلع بدور فعال في مسـاعدة الدول على تحمل مسـؤولياتها في مجال حقوق الإنسـان إلا من خلال الحوار الحقيقي والمشـاركة البنّاءة. ولهذه الأسـباب، يدعو وفد بلده إلى طرح مشروع القرار للتصويت، وسيصوت ضده، ويحث جميع أعضاء المجلس على أن يحذوا حذوه.

76- **السـيد جيانغ** هان (الصـين): قال إن حكومته تثني على حكومة بوروندي لما تبذله من جهود إيجابية للحفاظ على الاسـتقرار الوطني وتيسـير المصـالحة الوطنية وكذلك لما أحرزته من تقدم في مجال تعزيز حقوق الإنسـان وحمايتها. وأضـاف أن السـلام والاسـتقرار الحاليين في بوروندي هما نتيجة لجهود شاقة. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي احترام سيادة بوروندي واستقلالها في جهودها الرامية إلى معالجة القضـايا الداخلية، وينبغي أن يؤدي دوراً إيجابياً في دعم استقرارها وتنميتها المستدامة. ومما يؤسف له أن بعض البلدان لم تتخلف عن أداء دور بنّاء فحســـب، بل تجاهلت أيضـــاً الطلبات المتكررة من الحكومة بوقف العمل بالولاية القُطرية. وأدى إصـــرار تلك البلدان على تمديد ولاية المقرر الخاص إلى إعاقة الاسـتقرار والتنمية في بوروندي، كما أدى إلى تبديد الموارد المحدودة للمجلس. وأضـاف أن الصـين دعت دائماً إلى إقامة حوار وتعاون بنّاءين بوصفهما الوسيلة المناسبة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان، واعترضت

على التسييس والانتقائية والمواجهة. وختم بالقول إن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار، ويدعو باقي أعضاء المجلس إلى أن يحذوا حذوه.

77- *وبناءً على طلب ممثل إريتريا، أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الأرجنتين، ألبانيا، ألمانيا، باراغواي، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، رومانيا، شيلي، فرنسا، فنلندا، كازاخستان، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليتوانيا، هندوراس، هولندا (مملكة-)، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

إريتريا، بنن، بوروندي، السودان، الصومال، الصين، فييت نام، الكاميرون، كوبا، المغرب.

الممتنعون عن التصويت:

الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، بنغلاديش، الجزائر، جنوب أفريقيا، غامبيا، غانا، قطر، قيرغيزستان، كوت ديفوار، الكويت، ماليزيا، ملاوي، ملديف، الهند.

78- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/57/L.12 بأغلبية 22 صوتاً مقابل 10 أصوات، مع امتناع 15 عضواً عن التصويت.*

البند 8 من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا (A/HRC/57/L.16 بصيغته المنقحة شفوياً)

مشروع القرار A/HRC/57/L.16، بصيغته المنقحة شفوياً: المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

79- **السيدة بيسا** (المراقبة عن تيمور - ليشتي): قالت، في معرض تقديمها لمشروع القرار، إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي جهات فاعلة رئيسية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني. ومن خلال ولاياتها المستقلة، فهي تمكِّن الأفراد من فهم وممارسة حقوق الإنسان المكفولة لهم وتضطلع بدور حيوي في الرصد والإبلاغ من خلال تقديم المشورة للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والمساهمة في منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

80- واستطردت قائلة إنه على الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزالون يواجهون حواجز تعترض مشاركتهم كأعضاء في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين ويتعرضون لانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان الخاصة بهم في جميع أنحاء العالم. ولذلك، مع اقتراب الذكرى السنوية العشرين لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد حان الوقت للتفكير في الإسهامات المحددة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبناء على ذلك، يركز مشروع القرار على الدور الحيوي الذي تؤديه تلك المؤسسات في هذا الصدد.

81- **السيدة روبر** (المراقبة عن أستراليا): واصلت تقديم مشروع القرار، فقالت إن النص يعترف مرة أخرى بأهمية العمل الذي يضطلع به التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك بالدعم الذي تقدمه المفوضية. وأضافت أن وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تمتثل للمبادئ المتعلقة

بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) هو أحد مؤشرات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وكان قد جاء في التقرير المشترك الأخير للمفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن التقدم العالمي المحرز في مؤشرات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة أن 43 في المائة فقط من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تمتثل لمبادئ باريس. وعلى الرغم من أن التحالف العالمي لديه أربع لغات عمل – الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والعربية – فإن عملية الاعتماد تتم حالياً باللغة الإنكليزية فقط. ولذلك، ليس من المستغرب أن يكون عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تسعى للحصول على الاعتماد في المناطق غير الناطقة بالإنكليزية أقل من المتوسط العالمي. وفي حين أن القرار الذي يُتخذ كل سنتين بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لا تترتب عليه عادة آثار في الميزانية البرنامجية، فإن الفقرة 15 في الحالة قيد النظر تتضمن طلباً بتقديم دعم معزز للمفوضية بصفتها أمانة عملية اعتماد التحالف العالمي، بما في ذلك لأغراض الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية. ويدرك مقدمو مشروع القرار الرئيسيون الأزمة المستمرة المتعلقة بالميزانية والسيولة التي تواجهها الأمم المتحدة، لكنهم يعتبرون أن الآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية ضرورية لزيادة عدد المؤسسات الوطنية المستقلة والمعتمدة لحقوق الإنسان في جميع المناطق، بما يتماشى مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وختمت قائلة إنهم يعربون عن أملهم في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

82- **الرئيس:** قال إن 17 دولة انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

83- **السيد جيانغ** هان (الصين): تكلم تعليلاً للموقف قبل اتخاذ القرار، فقال إن مبادئ باريس تعترف بالدور المهم للمؤسسات الوطنية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وفي توعية الجمهور، كما تعترف بالنُّهج المختلفة المتبعة على الصعيد الوطني. وأضاف قائلاً إن الحكومة الصينية ثابتة في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وعلى الرغم من أن الصين ليس لديها مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، فإن هناك إدارات تتولى مسؤوليات مماثلة وتتخذ نهجاً يركز على الناس لتعزيز التنمية الحرة والشاملة للأفراد. وختم قائلاً إن وفد بلده يرحب بالتركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة وسينضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

84- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/57/L.16 بصيغته المنقحة شفوياً.*

البند 9 من جدول الأعمال: العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان (A/HRC/57/L.25 و A/HRC/57/L.36/Rev.1)

مشروع القرار A/HRC/57/L.25: التعليم كأداة لمنع العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

85- **السيد دا سيلفا نونيس** (البرازيل): عرض مشروع القرار باسم مقدميه الرئيسيين، وهم البرتغال وجنوب أفريقيا وكولومبيا ووفد بلده، فقال إن أول قرار للمجلس بشأن هذا الموضوع اعتُمد في عام 2013. وأضاف أن النص قيد النظر يقدم تحديثاً شاملاً ومناسباً من حيث التوقيت بشأن دور التعليم الجيد في منع ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ويظل التعليم إحدى أقوى الأدوات لتفكيك الأسباب الجذرية للتمييز والتعصب. وهو يشكل العقول، ويغير المواقف، ويعزز ثقافة الاحترام المتبادل والشمول. وقال إن إحدى الركائز التي يقوم عليها مشروع القرار الاعتراف بالأهمية الدائمة لإعلان وبرنامج عمل ديربان، الذي لا يزال يوفر أساساً قوياً للجهود العالمية لمكافحة العنصرية

والتمييز. ويتضمن مشروع القرار عبارات تؤكد من جديد على أهمية تنفيذ الالتزامات ذات الصلة المتعهَّد بها بموجب إعلان وبرنامج عمل ديربان وتشجع الدول على تعزيز أطرها التعليمية وفقاً لذلك. كما يتناول الدور المهم للإجراءات الخاصة ذات الصلة في إطار المجلس في تعزيز التعاون والاتساق في الجهود العالمية لمكافحة العنصرية وما يتصل بها من تعصب. ويسلط مشروع القرار الضوء على أوجه التآزر بين تلك الآليات والجهود الحاسمة التي تبذلها المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). كما يؤكد النص أيضاً على أهمية ضمان الوصول العادل إلى التكنولوجيات الرقمية، مع تسليط الضوء على خطر إساءة استخدامها كأدوات للتمييز والتضليل وخطاب الكراهية. وختم قائلاً إن مشروع القرار لا يجسد خطورة القضايا المطروحة فحسب، بل يقدم أيضاً خطوات ملموسة نحو خلق عالم يكون فيه التعليم منارة أمل في مكافحة العنصرية والتعصب.

86- **الرئيس:** قال إن 19 دولة انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البيانات العامة التي أُدلي بها قبل التصويت

87- **السيدة تشوول** (جنوب أفريقيا): قالت إن التعليم هو مفتاح تحقيق الأهداف الجماعية مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأضافت أن التعليم أداة أساسية لتصحيح أخطاء الماضي وعلاج الندوب التي لا تمحى للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يتغلغل في المجتمع. ويؤكد إعلان وبرنامج عمل ديربان أن التعليم عامل حاسم في تعزيز ونشر وحماية القيم الديمقراطية للعدالة والإنصاف التي تُعد أساسية لمنع ومكافحة انتشار العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ويشدد مشروع القرار على أهمية التنفيذ الكامل والفعال لفقرات إعلان وبرنامج عمل ديربان المتعلقة بدور التعليم في منع آفة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والقضاء عليها. وباعتماد المشروع، يحث المجلس الدول على ضمان تعليم جيد منصف وشامل للجميع وإذكاء الوعي، ويسلط الضوء على ضرورة التصدي للتضليل ونشر المعلومات المضللة التي قد يكون هدفها التحريض على التمييز والعداء والعنف وإشاعة الكراهية والأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري. وختمت بالقول إن وفد جنوب أفريقيا يدعو، باسم مقدمي مشروع القرار الرئيسيين، المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

88- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة فخورة بتقديم مشروع القرار، الذي يسلط الضوء على الدور الحاسم للتعليم في مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب. وأضافت أن التعليم أحد المجالات التي لا تزال الولايات المتحدة، شأنها شأن بلدان أخرى، تواجه فيه تحديات ناجمة عن الإرث المتبقي من استعباد الأفارقة وأحفادهم. بيد أن التعليم هو أيضاً جزء من الحل. ويتيح التعليم الفرصة لتحسين معيشة جميع الأمريكيين، بمن فيهم أولئك الذين ينتمون إلى المجتمعات العرقية والإثنية ومجتمعات السكان الأصليين المهمشة. وكما أبرز مشروع القرار، يُعتبر التعليم أيضاً وسيلة حاسمة لرعاية التنوع الثقافي، وتعزيز التفاهم المتبادل، وتعزيز القيم الديمقراطية للعدالة والإنصاف.

89- واستطردت قائلة إن بعض البلدان، بما فيها الولايات المتحدة، ليس لديها نظام وطني مركزي للتعليم. وحيث إن المسائل التعليمية في البلد تتحدد على مستوى الولايات والمستوى المحلي أساساً، فإن من المفهوم لدى الولايات المتحدة أنه عندما تُدعى الدول لتنفيذ قوانين أو سياسات أو برامج تعليمية أو اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بجوانب أخرى من التعليم، فإن من المفترض أن تُتخذ تلك الخطوات على نحو ينسجم مع الأنظمة الاتحادية والأنظمة على مستوى الولايات والأنظمة القبلية والمحلية المعنية. وختمت

قائلة إن الولايات المتحدة تلتزم بمواصلة جهودها للمساعدة في ضمان تعزيز التعليم للمساواة العرقية على الصعيد الوطني وفي جميع أنحاء العالم على حد سواء.

90- **السيدة عروس** (الجزائر): قالت إن مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التعصب الأخرى تتجاوز مجرد الالتزام القانوني بل هي واجب أخلاقي على جميع الدول. وأضافت أن وفد بلدها يشاطر المفوض السامي المخاوف التي أثارها في تحديثه الشفوي حول تصاعد خطاب كراهية الأجانب في السنوات الأخيرة، لا سيما ضد المهاجرين واللاجئين والأقليات الدينية، خاصة في السياقات الانتخابية. واعتبرت أن من الضروري تعزيز التعاون الدولي لتحديد نهج كلي وشامل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري بجميع أشكالهما ومظاهرهما. وأضافت أن الجزائر تؤكد من جديد التزامها بإعلان وبرنامج عمل ديربان وتدعو جميع الدول إلى مضاعفة جهودها لتنفيذ أحكامه. وقالت إن مشروع القرار متوازن وشامل ويتناول الأوجه العديدة للعنصرية والتمييز العنصري والعوامل التي أدت إلى تفاقمها. وقالت إن وفد بلدها يرحب بتضمين النص عدة إشارات تتعلق بالوصول العادل إلى التكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والحاجة إلى تقليص الفجوة الرقمية. وفي حين أن التكنولوجيات الرقمية الجديدة لديها القدرة على تعزيز الأدوات التعليمية الفعالة وحلول إذكاء الوعي، فإن بإمكانها أيضاً أن تعزز العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب وتؤدي إلى أشكال مختلفة من العنف. وختمت قائلة إن وفد بلدها يدعو جميع الدول إلى تأييد مشروع القرار الذي يأمل أن يُعتمد بتوافق الآراء.

91- **السيدة فوينتيس خوليو** (شيلي): قالت إن وفد بلدها يعرب عن سعادته لأن نطاق القرار المتعلق بالموضوع قد وُسِّعَ ليشمل احتياجات الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، ويؤكد على ضرورة التصدي للتمييز في جميع المجالات سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها. وأضافت قائلة إن التعليم، بما في ذلك التثقيف في مجال حقوق الإنسان، أمر بالغ الأهمية من أجل منع جميع أشكال التعصب والتمييز والقضاء عليها وتعزيز التفاهم والإدماج واحترام التنوع من أجل بناء مجتمعات أكثر مساواة واحتراماً وتماسكاً. وكما ورد في إعلان وبرنامج عمل ديربان، فإن التعليم والتنمية والتنفيذ المخلص لجميع القواعد والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك سن القوانين ووضع السياسات على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أمور حاسمة لمكافحة جميع أشكال التمييز. واختتمت كلمتها قائلة إن وفد بلدها يشجع المجلس على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

92- **السيد غال** (الصومال): قال إن وفد بلده يرحب بمشروع القرار المتعلق بالتعليم بوصفه أداة حيوية لمنع العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأضاف قائلاً إن التعليم ليس مجرد وسيلة رئيسية لاكتساب المعرفة؛ فهو أداة قوية لتعزيز التفاهم والتسامح والاحترام المتبادل وتحدي القوالب النمطية ومكافحة التحيز. وأضاف أن الصومال يلتزم بإدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية لزيادة الوعي بأهمية المساواة وعدم التمييز، وبالنهوض بالسياسات التي تعزز المساواة في الحصول على تعليم جيد للجميع، بغض النظر عن العرق أو الأصل الإثني أو الخلفية.

93- *اعتُمد مشروع القرار A/HRC/57/L.25.*

مشروع القرار A/HRC/57/L.36/Rev.1: من الخطابة إلى الواقع: نداء عالمي من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

94- **السيد كاه** (غامبيا): عرض مشروع القرار باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن الهدف هو تشجيع وتكثيف الجهود المبذولة من أجل العمل العالمي بشأن الالتزامات السابقة المتعهَّد بها من أجل التنفيذ الكامل والفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان. وأضاف أن مشروع القرار يتضمن دعوة للمجتمع الدولي لتجاوز الخطابة واتخاذ خطوات ملموسة لتفكيك العنصرية والتمييز المنهجيين. وأوضح أنه لا يمكن

التقليل من أهمية تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من الاستخدام المفرط للقوة وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان على يد الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين عبر تغيير تحويلي من أجل العدالة والمساواة العرقيتين. ورغم التقدم الذي أُحرز، فإن العنصرية والتمييز العنصري ما زالا مستمرين بأشكال عديدة، منها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتهميش وخطاب الكراهية في أجزاء كثيرة من العالم.

95- واستطرد قائلاً إنه بالنظر إلى الثغرات الملحوظة في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان خلال العقد الدولي الأول للمنحدرين من أصل أفريقي، فإن المجلس، باعتماد مشروع القرار، سيشجع الجمعية العامة على إعلان عقد دولي ثانٍ يبدأ في عام 2025، استناداً إلى تجديد تأكيد برنامج أنشطة العقد الدولي الأول وتنفيذه بالكامل، بحيث يركز على تعزيز المكاسب السابقة، ويوسع نطاق الفرص المعاصرة للتنمية والإدماج والسلام، ويستبق المخاطر والتهديدات الناشئة. وكما أقرت الدول في إعلان وبرنامج عمل ديربان، فإن الرق وتجارة الرقيق هما – وكان ينبغي اعتبارهما كذلك دائماً – جريمتان ضد الإنسانية ومن بين المصادر والمظاهر الرئيسية للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وفي هذا الصدد، يجب أن يحظى الأفارقة والسكان المنحدرون من أصل أفريقي بالاعتراف والعدالة والتنمية اللازمة، بما يتماشى مع الالتزام المتعهَّد به تجاههم عند اعتماد برنامج أنشطة العقد. ويتضمن مشروع القرار مرة أخرى طلباً إلى منظومة الأمم المتحدة أن تعزز حملاتها للتوعية من أجل زيادة بروز رسالة إعلان وبرنامج عمل ديربان وآليات متابعة تنفيذهما وبعمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة العنصرية.

96- وأردف قائلاً إنه قبل حلول الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان في عام 2026، اختار الاتحاد الأفريقي "العدالة للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات" موضوعاً لعام 2025، مما يجسد تطلعات المنحدرين من أصل أفريقي ويعزز الالتزام الجماعي بتحقيق العدالة والإنصاف للمجتمعات الأفريقية، سواء في القارة أو في الشتات. وتؤمن مجموعة الدول الأفريقية إيماناً راسخاً بأن التعويضات خطوة ضرورية نحو تحقيق العدالة التصالحية. وأوضح أن التعويضات تشمل أكثر من مجرد التعويضات المالية: فهي تمثل التزاماً أوسع نطاقاً بتضميد الجراح التاريخية، وإجراء الإصلاحات اللازمة لضمان الاندماج الاجتماعي وعكس مسار التركات الدائمة للعبودية والاستعمار وغيرهما من أشكال الاضطهاد العنصري. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتهاون في مواجهة العنصرية المستمرة وعنف الشرطة وعدم المساواة المنهجية. وستتحقق العدالة الحقيقية عند تفكيك جميع أشكال العنصرية بالكامل وتنفيذ تدابير تعويضية لحماية حقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وفي الختام، دعا أعضاء المجلس إلى التصويت لصالح مشروع القرار إذا طُلب إجراء تصويت.

97- **الرئيس:** قال إن ثلاث دول انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البيانات العامة التي أُدلي بها قبل التصويت

98- **فيردون بيطار** (باراغواي): قال إن باراغواي مقتنعة بأن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية والإثنية والدينية واللغوية يسهم في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول. وأوضح أن باراغواي، بوصفها بلداً متعدد الثقافات واللغات، قد أحرزت تقدماً كبيراً في وضع سياسات عامة لفائدة السكان المنحدرين من أصل أفريقي، وذلك أساساً من خلال اعتماد قوانين لحماية حقوقهم وتعزيزها منذ عام 2022. وقال إن باراغواي ترفض جميع العبارات التمييزية أو الإشارات التي تستهدف فئات سكانية معينة والتي تخرج عن سياق مكافحة العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، مثل الإشارات الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان بشأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

99- **السيد جيانغ** هان (الصين): قال إن حكومته تدعو على الدوام إلى الحوار بين مختلف الأعراق والثقافات، وتعارض أي تمييز على أساس العرق أو اللون أو اللغة. وأضاف قائلاً إن على الدول ألا تتسامح مطلقاً مع العنصرية، وأن تحظر التحريض على الكراهية العنصرية وأن تتصدى للعنصرية والتمييز العنصري الممنهجين. وأردف أن الصين تؤيد الدور الإيجابي الذي تضطلع به مجموعة الدول الأفريقية في مكافحة العنصرية، وأنها على استعداد للتعاون مع جميع الأطراف لتعزيز وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان الذي يمثل الركيزة الأساسية للجهود الدولية للقضاء على العنصرية وإقامة عالم تسوده المساواة. وقال إن وفد بلده يؤيد مشروع القرار وسيصوت لصالحه إذا طُلب إجراء تصويت.

البيانات التي أُدلي بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

100- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومتها ملتزمة التزاماً راسخاً بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من أشكال التعصب. وأضافت أنها تؤيد آليات الأمم المتحدة للمساواة والعدالة العرقيتين، بما في ذلك لجنة القضاء على التمييز العنصري، والمنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، والآلية الدولية للخبراء المستقلين المعنية بالنهوض بالعدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون. بيد أنه في حين أن أجزاء كثيرة من مشروع القرار لا يرقى إليها للشك، فإن النص لا يزال يثير نفس المخاوف التي جعلت وفد بلدها يصوت ضده عاماً بعد عام. وأعربت عن أسفها على وجه الخصوص للاحتجاج بعملية ديربان دون الاعتراف بمعاداة السامية التي كانت موجودة في الفترة التي سبقت اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان وما حولها. وبالنسبة للكثيرين من اليهود وغير اليهود على حد سواء، لا تزال تلك الحقيقة مؤلمة وحاضرة بقوة، ومرتبطة على نحو لا ينفصم بكل ما نتج عن تلك العملية. وقالت إنها تود أيضاً تكرار الإعراب عن قلق وفدها إزاء الاستهداف غير العادل وغير المقبول لمنطقة بعينها وتأييد القيود الفضفاضة للغاية على حرية التعبير، وهو ما يتعارض مع التزام الولايات المتحدة بحرية التعبير.

101- واسترسلت قائلة إن الولايات المتحدة ملتزمة بمواصلة الحوار والتعاون للنهوض بالتزام المجلس المشترك بمكافحة العنصرية وتعزيز المساواة والعدالة العرقيتين. وأضافت أنها ستواصل العمل بجدية مع جميع أصحاب المصلحة لإيجاد أرضية مشتركة، لا سيما فيما يتعلق بمخاوفها القائمة منذ أمد بعيد بشأن معاداة السامية. بيد أنه في الوقت الذي تتزايد فيه العديد من أشكال الكراهية في جميع أنحاء العالم، وحيث يشهد العالم أكبر زيادة في معاداة السامية منذ جيل، فمن غير الممكن معالجة شكل من أشكال الكراهية على حساب شكل آخر. ولتلك الأسباب يطلب وفدها إجراء تصويت على مشروع القرار.

102- **السيدة جيلهوف** (ألمانيا): قالت إنها تود أن تؤكد التزام بلدها القوي بالجهود العالمية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري والتعصب الديني ومعاداة السامية. وأضافت أن الأشخاص الملونين، وخاصة المنحدرين من أصل أفريقي، يواجهون التمييز الهيكلي والكراهية والعنف العنصريين في المجتمعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك ألمانيا. وهذا الوضع غير مقبول. ولذلك نفذت ألمانيا مجموعة من التدابير المناهضة للعنصرية، بما يتماشى مع العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وزادت الحكومة من دعمها لضحايا العنصرية وللمبادرات المناهضة للعنصرية المنبثقة عن المجتمع المدني. كما أنها تراجع القوالب النمطية السلبية والوصم الذي يؤثر على السكان المنحدرين من أصل أفريقي، وتستثمر أكثر في الوقاية والتربية المدنية وتعميم التنوع في الخدمة العامة من أجل مكافحة التمييز الهيكلي.

103- وأردفت قائلة إنه بالنظر إلى تاريخ ألمانيا، فهي تشعر بالقلق بوجه خاص من تصاعد خطاب الكراهية والعنف المعاديين للسامية، لا سيما في ألمانيا نفسها، ولكن أيضاً في أوروبا وحول العالم. وتُعتبر الذكرى السنوية مؤخراً لهجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في إسرائيل تذكيراً صارخاً بالقوة المدمرة

لمعاداة الســـامية. وأضـــافت أن ألمانيا لا تزال ملتزمة بإعلان وبرنامج عمل ديربان وتؤيد بالكامل الجهود المبذولة للتصدي لجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب ومعاداة السامية. لكن بما أن عملية ديربان قد أســـيء اســـتخدامها في الماضـــي على نحو مؤلم من قبل قلة من الناس كمنبر للآراء المعادية للسامية، فإنها تعرب عن أسفها لأن وفدها سيضطر إلى التصويت ضد مشروع القرار، خاصة في السياق الحالي. وإضافة إلى ذلك، قالت إنها تعترض على إدراج صيغة غير توافقية بشأن التعويض عن الاستعمار وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

104- **الســـيد تومرز** (مملكة هولندا): قال إن وفد بلده يدرك الأهمية التي تعلقها مجموعة الدول الأفريقية على النص. لكنه أعرب عن أسفه لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الصيغة المتعلقة بتاريخ تجارة الرقيق الدولية وعواقبها. ولذلك السبب، سيضطر وفد بلده إلى التصويت ضد مشروع القرار. وأضـــاف قائلاً إن مملكة هولندا لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بمكافحة العنصرية وقد اتخذت عدة تدابير لتحقيق هذه الغاية في الســـنوات الأخيرة، بما في ذلك إنشـــاء منصـــب المنســـق الوطني لمكافحة التمييز والعنصرية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، اعتذر رئيس الوزراء رسمياً عن تصرفات الدولة الهولندية في الماضي وأعرب عن أسفه للأشخاص المستعبدين في الماضي الذين عانوا نتيجة تلك التصرفات في كل مكان في العالم، ولأحفادهم حتى الوقت الحالي. وفي عام 2023، فعل جلالة الملك الشـــيء نفســـه، طالباً الصفح "عن التقصير الواضح في العمل" في مواجهة "جريمة ضد الإنسانية". ولا تزال مملكة هولندا ملتزمة التزاماً راسخاً بمكافحة التمييز والعنصرية ومعاداة السامية، وستواصل العمل على تحقيق هذه الغاية جنباً إلى جنب مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

105- *وبناء على طلب ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

إريتريا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيســـيا، البرازيل، بنغلاديش، بنن، بوروندي، الجزائر، جنوب أفريقيا، السودان، شيلي، الصومال، الصين، غامبيا، غانا، فييت نام، قطر، قيرغيزســـتان، كازاخســـتان، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، كوســـتاريكا، الكويت، ماليزيا، المغرب، ملاوي، مليديف، الهند، هندوراس

المعارضون:

ألبانيا، ألمانيا، فرنسا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

الأرجنتين، باراغواي، بلجيكا، بلغاريا، الجبل الأســـود، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، رومانيا، فنلندا، لكسمبرغ، ليتوانيا، اليابان.

106- *واعتُمد مشـــروع القرار A/HRC/57/L.36/Rev.1 بأغلبية 30 صـــوتاً مقابل 5 أصـــوات، مع امتناع 12 عضواً عن التصويت.*

107- **الرئيس:** دعا الوفود إلى الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت أو الموقف أو ببيانات عامة بشأن أي من مشروعي القرارين اللذين نُظر فيهما في إطار البند 9 من جدول الأعمال.

108- **السيد كاه** (غامبيا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إنه يود أن يشكر جميع أعضاء المجلس على تأييدهم ومشاركتهم فيما يخص مشروع القرار A/HRC/57/L.36/Rev.1، الذي يشكل خطوة جماعية إلى الأمام في التصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من

تعصب. وأعرب عن تقديره للحوار البنّاء ووجهات النظر التي تبادلها جميع الأعضاء والالتزام الذي أبداه المجلس بدعم العدالة والمساواة للجميع.

البند 10 من جدول الأعمال: المساعدة التقنية وبناء القدرات (A/HRC/57/L.14 وA/HRC/57/L.15)

مشروع القرار A/HRC/57/L.14: المساعدة التقنية وبناء القدرات لمعالجة آثار تركة التجارب النووية في جزر مارشال على حقوق الإنسان

109- **السيد أنتاس** (المراقب عن فانواتو): قال في معرض تقديمه لمشروع القرار باسم مقدميه الرئيسيين، وهم جزر مارشال، وساموا، وفيجي، وكيريباس، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وناورو، إلى جانب وفد بلده، إن تركة التجارب النووية في جزر مارشال معروفة جيداً للمجلس، الذي شارك في وقت سابق من الدورة في جلسة تحاور معزز بشأن هذا الموضوع واستمع إلى رئيسة البلد، السيدة هيلدا هاين. ونظر المجلس أيضاً في تقرير المفوضية بشأن التصدي للتحديات والعوائق التي تحول دون إعمال حقوق الإنسان لشعب جزر مارشال إعمالاً تاماً ودون تمتعه الكامل بها، والتي نشأت عن تركة التجارب النووية في جزر مارشال (A/HRC/57/77).

110- وأردف قائلاً إن البيانات التي استُمع إليها والوقائع التي أُبلغ بها ينبغي أن تساعد المجلس على فهم أهمية مشروع القرار، ليس بالنسبة لجزر مارشال فحسب ولكن أيضاً بالنسبة للمناطق الأخرى في المحيط الهادئ التي اختيرت كمواقع لتجارب الأسلحة النووية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين. وفي ذلك الوقت، كانت جزر مارشال تحت وصاية الأمم المتحدة ولكن، فيما يُعَدُّ خرقاً لتلك الوصاية، انتُهكت حقوق الإنسان على نحو لا يمكن تصوره وتلوثت البيئة. وأضاف أن الهدف من المساعدة التقنية الملتمَسة هو مساعدة جزر مارشال على توفير مستقبل لشعبها يرتكز على حقوق الإنسان ويخلو من تركة التجارب النووية. ومن شأن التركيز على العدالة الانتقالية أن يمكِّن البلد من التعافي والمضي قدماً وتحقيق مصالحة حقيقية مع جميع المعنيين. وقال إن نص مشروع القرار يجسد الجهود التي بذلها مقدموه الرئيسيون لإيجاد أرضية مشتركة، وأعرب عن أمله في أن يعتمده المجلس بتوافق الآراء.

111- **الرئيس**: قال إن 10 دولة انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البيانات العامة التي أُدلي بها قبل التصويت

112- **السيد أليمباييف** (كازاخستان): قال إن أكثر من 460 تجربة نووية أُجريت في كازاخستان على مدى أربعة عقود، مما أدى إلى إطلاق كميات هائلة من المواد المشعة. وقد تعرض نحو 1,5 مليون شخص للأثر المدمر للنشاط الإشعاعي في الهواء والماء والتربة، وعانت أجيال من أمراض ومشاق لا توصف. ومن ثم فإن كازاخستان تشاطر مقدمي مشروع القرار آلامهم وتطلعاتهم وترحب برغبة جزر مارشال في التماس مساعدة المجلس في معالجة الآثار المترتبة على التجارب النووية في مجال حقوق الإنسان.

113- واستطرد قائلاً إنه مع وجود أكثر من 60 موقعاً للتجارب النووية حول العالم، فإن التركة العالمية للتجارب النووية لا تزال تشكل مخاطر صحية. وكانت الجمعية العامة قد اعتمدت في عام 2023 القرار 240/78 بشأن معالجة تركة الأسلحة النووية، الذي أشارت فيه إلى أن الدول المتضررة من استخدام الأسلحة النووية أو تجريبها تحتاج إلى القدرات التقنية والموارد اللازمة لمساعدة الضحايا بفعالية، ودعت إلى مزيد من التعاون الدولي في هذا الصدد. وأضاف أن كازاخستان، باعتبارها من أقوى المدافعين

عن العدالة النووية ونزع السلاح النووي، تؤيد بقوة مشروع القرار الذي لا يهدف إلى تقديم المساعدة التقنية فحسب، بل أيضاً إلى زيادة الوعي بأثر تركة التجارب النووية على التمتع بحقوق الإنسان. وختم بالقول إن وفد بلده يدعو جميع أعضاء المجلس إلى اعتماده بتوافق الآراء.

114- **السيدة سينغ** (الهند): قالت إن التجارب النووية التي أُجريت في جزر مارشال كانت لها عواقب وخيمة على التمتع بحقوق الإنسان، وإن تركة تلك التجارب لا تزال تثير مشاكل معقدة وخطيرة. ولذا فإن وفد بلدها يُقدّر المبادرة بطلب المساعدة التقنية وبناء القدرات لدعم الجهود الرامية إلى معالجة تلك القضايا دون تسييسها. غير أنها لا تعتقد أن المفوضية تمتلك الخبرة اللازمة لمعالجة جميع المسائل المثارة في مشروع القرار مثل تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية المعنية بالشؤون النووية في جزر مارشال وبناء قدراتها من أجل "السعي إلى تحقيق العدالة الانتقالية وذلك في إطار جهودها الرامية إلى معالجة آثار تركة التجارب النووية". وختمت قائلة إنه على الرغم من هذه الشواغل، فإن وفد بلدها سيؤيد توافق الآراء بشأن مشروع القرار في ضوء خطورة الأمر.

115- **السيدة جيلهوف** (ألمانيا): قالت إن شعب جزر مارشال ليس ضحية تركة التجارب النووية فحسب، بل أيضاً من المناصرين للجهود المبذولة لمعالجتها. ومضت قائلة إن المجلس ينبغي له أن يقف معها ومع غيرها ممن هم في نفس الوضع لضمان حصولهم على الدعم الذي يحتاجونه. ويؤكد تقرير المفوضية بشأن تحديات حقوق الإنسان الناجمة عن تركة التجارب النووية لجزر مارشال، وكذلك الروايات المؤثرة عن الصدمة والألم المستمرين التي استمع إليها المجلس خلال جلسة التحاور المعزز، على استمرار أهمية الموضوع ويبين أنه يقع بوضوح ضمن اختصاص مجلس حقوق الإنسان. ويهدف مشروع القرار إلى تقديم المساعدة التقنية وخدمة بناء القدرات التي لا تزال جزر مارشال تفتقر إليها، ولا ينبغي للمجلس أن يرفض هذا الطلب المتواضع. ومن ثم فإن وفد بلدها يحث جميع الوفود على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

116- **السيد نكوسي** (جنوب أفريقيا): قال إنه يود أن يحيي ذكرى توني ديبروم، وهو ابن بار لجزر مارشال شهد في صباه التجارب النووية وتركتها المدمرة، ورفع فيما بعد قضية مكافحة الأسلحة النووية إلى محكمة العدل الدولية. وبعد مرور ثمانية وسبعين عاماً، لا تزال هذه التركة حاضرة على الدوام، وهي مأساة مستمرة تلقى صدى في جنوب أفريقيا وتعزز إيمانها بالحاجة الملحة إلى إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وباعتبار جنوب أفريقيا البلد الوحيد في العالم الذي دمر طواعية ترسانته النووية، فقد سعت جنوب أفريقيا دائماً إلى تسليط الضوء على العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية وأثرها السلبي على حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتتجاوز هذه العواقب الحدود الوطنية وتشكل تهديداً خطيراً للبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي وصحة الأجيال الحالية والمقبلة، مما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات.

117- واسترسل قائلاً إن سكان جنوب أفريقيا يعرفون جيداً الأضرار الناجمة عن التجارب النووية التي أُجريت في قارتهم، بينما كان شبح برنامج الأسلحة النووية لنظام الفصل العنصري يلوح في الأفق في حياة البلد وجيرانه. وبناء على ذلك، كانت جنوب أفريقيا، إلى جانب دول أخرى ومنظمات المجتمع المدني، دائماً في طليعة الجهود الرامية إلى فضح الأثر الكارثي لتركة التجارب النووية. وقد تُوجت تلك الجهود ببدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تتناول أيضاً أموراً مثل مساعدة الضحايا والإصلاح البيئي. وتُعتبر المعاهدة مساهمة مهمة في ضمان عدم إنتاج الأسلحة النووية أو اختبارها أو استخدامها مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف. وختم بالقول إن على العالم إنقاذ الأجيال القادمة من المعاناة التي لا يزال ضحايا تركة التجارب النووية وعائلاتهم يعانون منها.

118- **السيدة ويديانينغسي** (إندونيسيا): قالت إن حكومتها من أشد المدافعين عن مبادرات المساعدة التقنية وبناء القدرات، التي تؤدي دوراً حاسماً في مساعدة الدول على النهوض بحقوق الإنسان لشعوبها. وأضافت أن هذه المبادرات يجب أن تسترشد دائماً باحتياجات الدول الطالبة وبأولوياتها وظروفها. وتذكِّر تجربة جزر مارشال العالم بالعواقب الكارثية التي ألحقها استخدام الأسلحة النووية واختبارها بالبشرية والبيئة، مما جلب الدمار وأدى إلى انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة.

119- وأردفت قائلة إن التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية لا يهدد الأجيال الحالية والمقبلة فحسب، بل يهدد بقاء البشرية ذاتها. وتؤكد إندونيسيا، باعتبارها دولة طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية، من جديد التزامها الثابت بعالم خالٍ من الأسلحة النووية. والمسار المجدي الوحيد لتحقيق هذه الغاية هو حظر الأسلحة النووية وإزالتها على نحو تام ولا رجعة فيه وكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وختمت بأن وفد بلدها يجدد تأييده الكامل للبلدان في سعيها لتحقيق العدالة النووية وحقوق الإنسان، ويعرب عن تطلعه إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

120- **الرئيس:** دعا الدولة المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

121- **السيدة ديبروم** (المراقبة عن جزر مارشال): قالت إنه عندما طلبت حكومتها المساعدة التقنية لأول مرة في عام 2022، كان من الصعب إقناع الآخرين بأن تركة التجارب النووية هي في جوهرها أحد التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان. وقُدمت حجج مفادها أن المجلس ليس المحفل المناسب أو أن المفوضية تفتقر إلى الخبرة ذات الصلة. وهذا الوضع تغير. فقد أثبتت المفوضية أنها مؤهلة تماماً لتقديم المساعدة التقنية، ومن المأمول أن يكون التقرير المؤثر الذي أعدته قد أقنع جميع أعضاء المجلس بأن تركة التجارب النووية ليست مجرد فصل من فصول التاريخ، بل واقع مستمر له آثار حقيقية على حقوق الإنسان.

122- واستطردت قائلة إن هذا يستتبع معالجة المظالم الحالية أيضاً وليس فقط مظالم الماضي؛ وبخلاف ذلك، فستستمر معاناة شعب جزر مارشال من العواقب الإنسانية لتركة التجارب النووية. وأضافت أنها هي نفسها فقدت عدداً من أقاربها بسبب السرطان، كما أن تجربة عائلتها مع الألم والخسارة شائعة للغاية بين مواطنيها. وعلى الأطراف المسؤولة أن تكون أكثر صدقاً وإنصافاً، وعلى الأمم المتحدة أن تبدي اهتمامها، وعلى المجلس أن يساعد بلدها على المضي قدماً في التخلص من تركة التجارب النووية التي لحقت به. وختمت بالقول إنها تود الإعراب عن خالص امتنانها لجميع الدول التي تؤيد مشروع القرار، ودعت المجلس إلى اعتماده بتوافق الآراء.

123- **السيد كيل** (الولايات المتحدة الأمريكية): تكلم تعليلاً للموقف قبل اتخاذ القرار، فقال إن الولايات المتحدة ممتنة لشعب جزر مارشال على صداقته الدائمة. ويتذكر الشعب الأمريكي جيداً تاريخ التجارب النووية في جزر مارشال. وزاد قائلاً إن وفد بلده إذ يسلِّم بالمصاعب التي يعاني منها شعب جزر مارشال، يلاحظ مع ذلك أن بعض جوانب مشروع القرار تتعلق بمسائل سُويت ثنائياً في إطار اتفاقات دولية ملزمة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن المجلس ليس لديه الخبرة التقنية المطلوبة، فإن وفد بلده يرى أن الكيان المناسب لتقديم هذه الخبرة ليس هو المجلس ولا المفوضية.

124- ومضى يقول إن الولايات المتحدة قبلت مسؤوليتها تجاه شعب جزر مارشال فيما يتعلق بالتجارب النووية واضطلعت بها. فعند بدء نفاذ اتفاق الارتباط الحر بين الولايات المتحدة وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة والاتفاقات ذات الصلة في عام 1986، سُوِّيت جميع المطالبات السابقة والحالية والمستقبلية المتعلقة بتركة التجارب النووية. وبموجب اتفاق الارتباط، تحملت جزر مارشال صراحةً

المسؤولية عن مراقبة استخدام المناطق المتضررة من البرنامج النووي في جزر مارشال وتوفير الرعاية الصحية لشعبها.

125- ولذلك، فإن الإشارة إلى العدالة غير ملائمة، وبناء على ذلك، فإن وفد بلده ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن الفقرة 3 والفقرتين التاسعة والحادية عشرة من الديباجة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن الالتزام بحماية الحقوق المشار إليه في النص يقع على عاتق جزر مارشال، فإن وفد بلده يود أن يسجل قلقه فيما يتعلق بالفقرة 1. وأضاف أن مشروع القرار يتضمن بعض الادعاءات الوقائعية والقانونية غير الدقيقة أو غير المدعومة بالأدلة، بما في ذلك بيانات عن النتائج البيئية والصحية، وأن الولايات المتحدة تختلف مع ادعاءات واستنتاجات المقررين الخاصين السابقين الواردة في الفقرتين السابعة والثامنة من الديباجة. وفي ضوء الشواغل العميقة لحكومته بشأن التقرير الأخير للمفوضية والآثار الكبيرة من حيث التكلفة المترتبة على تقرير المفوضية المطلوب في مشروع القرار، فإن وفد بلده ينأى بنفسه أيضاً عن توافق الآراء بشأن الفقرتين 4 و5. وإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع المواقف التي سبق للولايات المتحدة أن أعربت عنها، فإنها تنأى بنفسها عن توافق الآراء بشأن الفقرة الثانية عشرة من الديباجة وتسجل قلقها إزاء الفقرات الخامسة والسادسة والعاشرة من الديباجة. وختم بالقول إن شرحاً أكثر تفصيلاً لموقف وفد بلده سيُنشر في وقت لاحق.

126- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/57/L.14.*

مشروع القرار A/HRC/57/L.15: تقديم المساعدة إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان

127- **السيد مانلي** (المراقب عن المملكة المتحدة): عرض مشروع القرار، فقال إن الغرض منه هو تجديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال. وأعرب عن ترحيبه بكون النص يحظى بدعم الصومال، وأثنى على هذا البلد لاستعداده للعمل مع الخبير المستقل ومع الآليات الدولية الأخرى، بما فيها المجلس. وعلى وجه الخصوص، أعرب عن رغبته في الإشادة بالحكومة لإنشائها فريقاً عاملاً مشتركاً بين الوزارات معنياً بحقوق الإنسان ولإقرارها مشروع قانون بشأن حقوق ذوي الإعاقة. وقال إن الصومال لا يزال يواجه تحديات على العديد من الجبهات، وإنه يشجعه على مواصلة عمله لحماية حقوق الإنسان، لا سيما بالنسبة لأشد الفئات ضعفاً.

128- واستطرد قائلاً إن المساعدة التقنية وبناء القدرات ليسا عملية خطية. إذ يلزم أن تكون مرنة وقائمة على احتياجات البلد المعني. وكان الصومال قد أشار إلى رغبته في اتخاذ الخطوة التالية نحو الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان من خلال العمل مع مجموعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المفوضية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً. ويعالج النص هذه الرغبة ويبدأ عملية الانتقال نحو هذا العمل. وأعرب عن أمله في أن يؤيد أعضاء المجلس مشروع القرار.

129- **الرئيس:** قال إن 14 دولة انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البيانات العامة التي أُدلي بها قبل التصويت

130- **السيدة دوالي** (الصومال): قالت إن بلدها يشهد تحولاً مهماً في مسيرته في مجال حقوق الإنسان، بعيداً عن الإجراءات القُطرية الخاصة ونحو تعاون أكثر نشاطاً مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما مكتب المفوضية في الصومال. وأضافت أن الحكومة تلتزم بإنجاز هذا الانتقال في غضون 12 شهراً، وذلك بفضل الالتزام الدؤوب بخريطة طريق واقعية ومراعية للسياق، تقوم على إطار المساءلة المتبادلة. ويساعد هذا الإطار على توجيه الجهود الرامية إلى تعزيز النظام القانوني وآليات حماية

حقوق الإنسان وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية وشفافيتها وشرعيتها، وهي أمور حاسمة في مكافحة الإفلات من العقاب.

131- واسترسلت قائلة إن الصومال حقق تقدماً كبيراً في مجال حقوق الإنسان. فقد أنشئت مؤسسات أمنية وطنية قوية تعطي الأولوية لسيادة القانون والمصالحة والعدالة وتحمي في نفس الوقت حقوق المرأة والطفل. وتحققت إنجازات تشريعية وسياساتية تمثلت في مشروع القانون الوطني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإطلاق استراتيجية خمسية من قبل الوكالة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة. وإضافة إلى ذلك، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون قضاء الأحداث وعلى آلية وطنية لوضع سياسة إبلاغ ومتابعة. كما تعمل السلطات على تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتسعى إلى تعزيز الحوار مع الفئات المهمشة، بما في ذلك النساء. وبينت أن المشاركة السياسية الشاملة هي في الواقع أمر حيوي لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. لكن على الرغم من التقدم الكبير المحرَز، من المهم أن يظل المرء مدركاً للتحديات المستمرة. وأشارت إلى أن التقارير الواردة عن انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما ضد النساء والأطفال، وحالات استخدام القوة المفرطة من المجالات التي تثير القلق البالغ.

132- وأضافت قائلة إن الصومال في طريقه نحو مزيد من الاعتماد على الذات في مجال حقوق الإنسان وإنه يركز على تعزيز المكاسب المتحققة وضمان أن تكون مؤسساته الوطنية مجهزة لإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان وحمايتها. ولذلك فهي تتوقع أن تنتهي ولاية الخبير المستقل في غضون الاثني عشر شهراً القادمة. وختمت بالقول إن الصومال يظل ثابتاً على تعهده بالنهوض بحقوق الإنسان والتمسك بسيادة القانون، ويعرب عن امتنانه لدعم المجتمع الدولي ككل في الوقت الذي يواصل فيه تعزيز مؤسساته الوطنية.

133- **السيدة بيلينسلي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يؤيد بقوة مشروع القرار. ورحبت على وجه الخصوص بالإشارات الواردة في النص إلى المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والمرأة في الصومال.

134- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/57/L.15.*

رُفِعت الجلسة الساعة 17/55.